

**استمرار التمثيل النيابي للعائلة السياسية في
مصر: دراسة حالة نماذج من العائلات بمحافظة
سوهاج**

حازم عمر أحمد عمر

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل الاستمرار في التمثيل النيابي للعائلات السياسية في مصر، بمعنى ما هي العوامل التي تسهم في استمرار بعض العائلات السياسية في المجالس النيابية لعدة دورات عبر سلسلة متتالية من أبنائها، وذلك بالتطبيق على عدد ثلاث دوائر انتخابية بمحافظة سوهاج. وتحلل الدراسة هذه الظاهرة خلال الفترة الزمنية 1980 حتى 2020، وذلك بعد مراجعة التمثيل النيابي في مصر منذ بداية الحياة النيابية عام 1923 كخلفية تاريخية لتأكيد وجود ظاهرة العائلات السياسية، واستخدمت الدراسة أسلوب البحث الكيفي، من خلال إجراء مقابلات معمقة، واعتمدت على دليل من الأسئلة والذي يخدم هدف الدراسة بعد اعتماده ومراجعته من أساتذة متخصصين في علمي الاجتماع والسياسة. وتوصلت الدراسة إلى أن عدة عوامل تسهم في استمرار العائلات السياسية في المجالس النيابية منها؛ الحفاظ على المكانة الاجتماعية، والقدرة على إدارة العملية الانتخابية وامتلاك شبكة من التحالفات السياسية الموروثة، وضعف الأحزاب السياسية، واعتماد النظام الانتخابي بطريقة فردية ويحصر الدائرة في نطاق جغرافي ضيق، إضافة إلى امتلاك الثروة، فضلاً عن القدرة على تقديم الخدمات وتبادل المنافع.

الكلمات الدالة: العائلة السياسية، محافظة سوهاج، الأحزاب السياسية، شكل النظام الانتخابي، مجلس النواب.

Abstract

The purpose of the current paper is to identify the factors of continuity in the parliamentary representation of political families in order to determine the factors contributing to the continuation of some political families in the House of Representatives for several consecutive parliamentary terms represented, with applying to three constituencies in Sohag governorate.

The study analyzes this phenomenon during the period 1980 to 2020, after reviewing the representation in Egypt since the beginning of parliamentary life in 1923 as a historical background to confirm the existence of the phenomenon of political families. the research paper used the method of qualitative research, through in-depth interviews, and relied on a guide of

questions that serves the goal of the study after being approved and reviewed by professors of sociology and politics.

The paper concludes that several factors contribute to the continuity of political families in parliamentary representation: preserving the social status; the ability to manage the electoral process; possessing a network of inherited political alliances; the weakness of political parties; adopting the majority electoral system which is primarily used for single – member constituencies confined in a narrow geographical area; possessing wealth; and the ability to provide services and exchange benefits.

Keywords: Political family, Sohag governorate, Political Parties, Electoral system, The Egyptian House of Representatives.

المقدمة

جادلت نظريات التحديث التي برزت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أن التحضر والتعليم والتصنيع سيؤدي إلى إضعاف الولاءات التقليدية ومنها الولاءات العائلية والقبلية لصالح ولءات مدنية حديثة كالانتماء الحزبي والنقابي.. إلخ، وأن المواطنة ستكون بمثابة الرابطة بين جميع المواطنين، وأنه تدريجياً يحل الفرد محل العائلة باعتبارها القوى الاجتماعية التي كانت مسيطرة في الماضي، فالأفراد سيكونون مواطنين أحرار وليسوا مقيدين بالولاءات القبلية أو العصبية العائلية. وظهرت الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني – وفقاً لأنصار هذه النظريات – كبديل عن المؤسسات التقليدية، وكاختيارات ينخرط فيها المواطنون. وكان الاعتقاد أن المؤسسات التقليدية سوف تنقسم وتتحلل بين الأحزاب السياسية وتذوب فيها، وسيجمع بين الأفراد المواطنة، والايديولوجيات والمذاهب السياسية الحديثة (Eisenstadt, 2010: 12).

وفي المقابل، يعتقد فريق من الباحثين أن الدولة الحديثة لم تتمكن من القضاء على الولاءات الأولية ولا على العائلات والسلالات السياسية، ويضيفوا أن روابط الدم وصلات وشبكات القرابة وما على شاكلها من علاقات هي العناصر المؤثرة في التفاعلات السياسية وليس من مخلفات الماضي أو مجرد استثناء (شميل، 2017: 43)، ويستند هذا الفريق إلى مظاهر عودة السلطة النابعة أو المدعوة من روافد عائلية وقبلية وعشائرية سواء في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية، وأن ثمة ميلاً

لتعاطي السياسة عائلياً في النظم السياسية المختلفة (Margavio and Mann, 1989: 109,110)، وذلك على النحو الذي سيرد لاحقاً بشكل مُفصل.

ومن هنا سنتناول هذه الدراسة العوامل التي أدت إلى استمرار تمثيل العائلات السياسية داخل المجالس النيابية لفترة طويلة من الزمن، وذلك بالتركيز على محافظة سوهاج كدراسة حالة بالتطبيق على عدد من الدوائر الانتخابية.

المشكلة البحثية

موضوع هذه الدراسة هو الاستمرار في التمثيل النيابي للعائلة السياسية مع التطبيق على مصر بالتركيز على محافظة سوهاج. فعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى التي شهدتها مصر خلال العقود الماضية، إلا أن بعض العائلات السياسية استطاعت التكيف مع هذه التحولات وتمكنت من الحفاظ على نفوذها السياسي.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مفاده؛ لماذا استمر التمثيل النيابي لبعض العائلات السياسية لفترة طويلة من الزمن؟ ويتم الإجابة على التساؤل من خلال عدد من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل في:

1. ما هي الأطروحات النظرية الخاصة بالدور السياسي للعائلات؟
2. ما مدى تواجد ظاهرة العائلات السياسية في المجتمعات المتقدمة والنامية؟
3. ما هي خريطة العائلات السياسية في محافظة سوهاج؟
4. ما هي العائلات السياسية في الدوائر محل الدراسة وقدرة كل منها على الاحتفاظ بتمثيلها النيابي خلال الفترة محل البحث؟
5. ما هو تأثير شكل النظام الانتخابي على استمرار العائلات النيابية؟
6. ما مدى مساهمة الأحزاب السياسية في استمرار العائلات النيابية وماذا بشأن عما إذا كانت داعمة من عدمه للعائلات محل الدراسة؟
7. ما هو تأثير أنماط القرابة والمصاهرة على استمرار العائلات محل البحث في المجالس النيابية؟

وفي هذا الإطار، يسعى البحث إلى اختبار فرضيتين رئيسيتين وهما:

1. أن هناك علاقة إيجابية بين النفوذ المحلي للعائلة (مقاساً بمؤشرات: شغل مناصب تنفيذية، وعلاقات النسب والمصاهرة، وتقديم الخدمات الاجتماعية على مستوى الدائرة) واستمرار تمثيلها النيابي.

2. أن هناك علاقة إيجابية بين النظام الانتخابي الأغليبي والدوائر الانتخابية المحدودة جغرافياً وبين استمرار التمثيل النيابي للعائلات السياسية.

ويتمثل **المجال الجغرافي** للدراسة في ثلاثة دوائر في محافظة سوهاج، وهي: البلينا، والمنشأة، ودار السلام، فهذه الدوائر استمرت وحاملة لنفس الاسم منذ عام 1923، وحينها كانت محافظة سوهاج تحمل اسم مديرية جرجا، وظلت الدوائر كما هي بعد أن تغير التقسيم الإداري لمصر بعد ثورة 1952 وأصبحت محافظة سوهاج، وإن كانت بعض التغييرات قد طرأت عليها نتيجة زيادة عدد السكان أو نتيجة إجراء تعديلات على التقسيم الإداري للدولة. وتم اختيار محافظة سوهاج لأنها المحافظة التي ينتمي إليها الباحث ولديه صلات وعلاقات عائلية وقربيه مما ييسر على الباحث إجراء المقابلات مع العديد من العائلات.

أما **المجال الزمني** للرسالة فيركز على الفترة (1980-2020) مع الاعتماد على الفترة (1923 - 1980) كخلفية تاريخية لتأكيد استمرار ظاهرة تمثيل العائلات السياسية في المجالس النيابية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات، أولها، جدة الموضوع، حيث تندر الدراسات العلمية في مجال السياسة المقارنة لاسيما التي تهدف بشكل رئيسي إلى البحث عن أسباب استمرار وتراجع دور العائلات في شغل المناصب السياسية في مصر، وثانيها، أن هذا الموضوع يركز بشكل رئيسي على البعد الاجتماعي للعملية السياسية، ويدرس القوى المؤثرة على السلوك السياسي المصري بشكل واقعي، وعلى الاختيارات السياسية للمصريين خاصة في الريف، وثالثها، تكشف هذه الدراسة عن استمرار دور المؤسسات التقليدية، والأسباب التي أدت إلى محدودية دور الأحزاب والتنظيمات السياسية الحديثة.

تقسيم الدراسة

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المحور الثاني: العلاقات القربانية والتمثيل السياسي

المحور الثالث: العائلات السياسية في مصر

المحور الرابع: العائلات السياسية في محافظة سوهاج

المحور الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

يركز هذا المحور على المنهج المستخدم في هذه الدراسة، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع سواء من واقع الدراسات النظرية أو التطبيقية بهدف الاستفادة منها.

1. الإجراءات المنهجية

يعرض هذا الجزء منهج التحليل الكيفي المستخدم في الدراسة وطريقة التحليل المتبعة في تفسير البيانات التي تم الحصول عليها، وكذلك مجتمع الدراسة، إضافة إلى عينة الدراسة وطريقة اختيارها وشروطها.

أ. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الكيفي بهدف الوصول إلى العوامل التي تسهم في استمرار العائلات السياسية في المجالس النيابية من خلال المقابلات المتعمقة، واعتمد الباحث على دليل ميداني ليكون بمثابة مرشد له وكأداة تنظيمية لجمع البيانات. تم صياغة الدليل من خلال قراءة للدراسات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وتضمن مجموعة من الأسئلة التي تحقق هدف الدراسة، وتم اعتماد الدليل ومراجعته من قبل أستاذة متخصصين في علمي الاجتماع والسياسة، كما اعتمدت الدراسة على أداة الملاحظة بالمشاركة في جمع البيانات وذلك خلال فترة زمنية سبقت إجراء المقابلات المتعمقة وذلك بهدف فهم السلوكيات والتفاعلات لاسيما وأن موضوع الدراسة محدد*.

* تم مراجعة دليل الدراسة من الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع، والدكتور سعيد المصري أستاذ علم الاجتماع، والدكتور وفاء سمير نعيم أستاذ علم الاجتماع، والدكتور هويدا عدلي أستاذ العلوم السياسية، والدكتور عمرو هاشم ربيع الخبير في الدراسات الانتخابية.

ب. مجتمع الدراسة

وقد تم اختيار عدد ثلاث دوائر انتخابية بمحافظة سوهاج كمجال لدراسة الحالة حيث تتوفر فيها الظاهرة محل الدراسة وتشمل دوائر: البلينا ودار السلام والمنشأة، وتضم هذه الدوائر عدد من العائلات السياسية التي استمر تمثيل بعضها وتراوح تمثيل البعض الآخر بين الاستمرار والتراجع في المجالس النيابية. وقد تم اختيار محافظة سوهاج لأنها المحافظة التي ينتمي إليها الباحث مما يساعد في جمع البيانات والمعلومات المتنوعة عن طريق المعاشية وإجراء المقابلات المتعمقة بهدف التعرف على ما يدور في أذهانهم من معلومات وأفكار والعمل على تسجيلها ثم تقييها وتصنيفها ثم اختزالها بهدف تحديد الاستجابات المتشابهة لتساعد في عملية التفسير.

ج. عينة الدراسة

بالنسبة لعينة الدراسة، فقد تم اختيار عينة عمدية غرضية، مكونة من 25 حالة، وذات سمات محددة ومن شروطها أن يكون المبحوث عضواً بمجلس النواب الحالي أو عضواً سابقاً بمجلس النواب أو عضواً بالمجلس الشعبي المحلي أو أحد القيادات العارفة بالتاريخ السياسي للدائرة، كما روعي في اختيار هذه العينة أن تكون ممثلة للعائلات محل الدراسة، وذلك للتعرف على آرائهم ومواقفهم تجاه تجربتهم في الانتخابات ومدى استمرار تمثيلهم داخل المجالس النيابية. وتم إجراء مقابلات معمقة خلال الفترة (9 يوليو حتى 10 نوفمبر 2020). كما اعتمدت الدراسة على أداة الملاحظة بالمشاركة في جمع البيانات وذلك خلال فترة زمنية سبقت إجراء المقابلات المتعمقة، وذلك بهدف فهم السلوكيات والتفاعلات لاسيما وأن موضوع الدراسة يركز على ظاهرة محددة.

وبالنسبة لخصائص عينة الدراسة، فيتوزع المبحوثون طبقاً للنوع ما بين (4) إناث و(21) ذكور، وطبقاً للدوائر الانتخابية بواقع (8) مركز دار السلام و(7) مركز المنشأة و(8) مركز البلينا، وطبقاً للعمر فتشمل على 3 مبحوثين ما بين (30-40 عام) و6 مبحوثين ما بين (41-50 عام) و7 مبحوثين ما بين (51-60 عام) و6 مبحوثين ما بين (61-70 عام) و3 مبحوثين ما بين (71-80)، وطبقاً للحالة التعليمية، فبلغ عدد الحاصلين على الدكتوراه (4) مبحوثين والحاصلين على مؤهل عالي (15) مبحوثاً وعلى مؤهل متوسط (6) مبحوثين، وطبقاً لموطن الإقامة، فشملت على (7) يقيمون في الحضر (16) يقيمون في الريف.

وقد واجه الباحث عدة قيود خلال الدراسة، منها على سبيل المثال طول مدة الدراسة الميدانية، فقد استغرقت نحو 5 شهور سبقتها إجراء دراسة استطلاعية لإعداد دليل للدراسة، إضافة إلى صعوبة تحديد العينة على الرغم من أنها عينة عمدية إلا أنها تتسم بشروط محددة على النحو الذي سبق الإشارة إليه وتأجيل بعض المقابلات نظراً للحالة الصحية لبعض المبحوثين. وبالنسبة للفترة الزمنية للدراسة، فعلى الرغم من طول المدة الزمنية فإنها تغطي فترة قرابة قرن إلا أن الفترة الزمنية من (1923-1980) تعد خلفية تاريخية تؤكد على استمرار ظاهرة العائلات السياسية، بينما يركز تحليل الدراسة على الفترة ما بين (1980-2020).

2. الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة إلى مجموعتين: الأولى دراسات نظرية تتعلق بالتأصيل النظري للدور السياسي للقبيلة والعائلة، وكذا دراسات تطبيقية عن العائلة السياسية في مناطق مختلفة من العالم، والثانية تعرض الدراسات التي تناولت الحالة المصرية.

بالنسبة للمجموعة الأولى فهي تركز على الدراسات النظرية والتطبيقية، فقد تناولت العديد من البحوث الدور السياسي للعائلات، فيشير ريتشارد تاير Richard Tapper إلى أن الكثير من القبائل تشكلت تاريخياً على أساس سياسي، بالالتفاف حول قيادة كاريزمية سواء في الفتوحات أو من أجل الدفاع عن الأرض، وتأتي بعد ذلك أسس أخرى، كروابط المصاهرة والزواج (Tapper, 1990: 48,49) ويرى Akinsola A. Akiwowo أن القبيلة تعكس مستوى من التكامل السياسي، لأنها تحمل اسماً شائعاً لمجموعة من الأفراد، ولغة وثقافة مشتركة، ويعيش أعضاؤها داخل منطقة جغرافية معينة أو مناطق متقاربة، وأنه لا يوجد لدى القبيلة نوع نمطي واحد للتنظيم، فهو يختلف من حيث الحجم، ودرجة التنظيم الاجتماعي والسياسي المعقد، والتقنيات المستخدمة لحل المشاكل الشائعة (Akiwowo, 1960: 155, 163). كما يعتبر بن خلدون عالم الاجتماع العربي من أوائل من درس العلاقة بين العصبية القبلية والنفاعلات السياسية، وذلك في نظريته للعصبية التي يقصد بها مجموعة الأفراد الذين تجمع بينهم رابطة الدم أو رابطة الحلف أو الولاء والتي تمثل وازعاً يربط القبائل فيما بينها من أجل الملك والتفهر والسلطة والاستيلاء على القبائل الأخرى وصد الأعداء (الجابري، 1992: 162، 163).

كما درست العديد من البحوث التطبيقية نفوذ العائلات السياسية وتأثيرها في إدارة شؤون الدولة سواء في النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية، فيشير ستيفين هس في دراسة له بعنوان "العشيرة السياسية في أمريكا من أسرة أدمز إلى أسرة كلينتون"، إلى استمرار نفوذ بعض الأسر الأمريكية لفترة طويلة وعبر أجيال مختلفة في مناصب قيادية على مستوى الرئاسة ومجلس الشيوخ والمحافظين والسفراء وأعضاء الحكومة، ويوضح هس أن من عيوب النظام الديمقراطي الأمريكي هو استمرار نفوذ بعض العائلات الأمريكية لفترة طويلة وعبر أجيال مختلفة في مناصب قيادية على مستوى الرئاسة ومجلس الشيوخ والنواب والسفراء وأعضاء الحكومة (Hess, 2016: 12, 21, 22)، ويؤكد على نفس المعنى دراسة للباحثين ارنتو دال بو وبيدرو دال بو وجاسون سنايدر، حيث يشير إلى أن الغالبية من أعضاء الكونجرس خلال الفترة الممتدة من عام 1789 إلى عام 1996 بينهم روابط قرابة (الوالد، العم، ابن أخ، الأشقاء، الحفيد، والزوجات)، ومن العوامل التي دعمت استمرار هذه العائلات هو أن أجيالها ورثت شكلاً من أشكال رأس المال السياسي مثل شبكة الاتصالات السياسية المحلية حيث ورثوها عن آبائهم (Dal Bo, et al, 2009: 115–142).

ويعتبر الباحث روديك أ. كامب أن ذبوع نمط العلاقات القرابية والعائلات السياسية في المكسيك هو جزء من عملية التنشئة الاجتماعية ونتيجة لعملية التوظيف التي ترعاها خصائص النظام السياسي، فضلاً عن خصوصية الثقافة السياسية، حيث يشير إلى أن مناطق الجنوب، والوسط الشرقي، والمنطقة الفيدرالية في المكسيك تم تمثيلها بشكل مفرط من الزعماء الذين ينتموا إلى عائلات سياسية، وأدى ذلك إلى تأسيس شبكة من أبناء العائلات في المناصب السياسية الذين يدينون لهم بالولاء والفضائل السياسية، والمفارقة في هذه الدراسة هي أن ارتفاع مستويات التعليم وتنوع المؤسسات التعليمية، وزيادة معدل النمو والنتائج الاقتصادي في المكسيك لم تؤثر على استمرار أنماط القرابة والروابط التقليدية على الرغم من عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع، كما تؤكد أن هذه الظاهرة ظلت مستمرة في عملية التجنيد السياسي بين القادة والمدنيين السياسيين في بيرو، وجواتيمالا، والبرازيل (Camp, 1982: 848-850).

ويشير الباحث يوس كينواس، إلى عاملين أديا إلى استمرار دور العائلات السياسية في إندونيسيا وقدرتهم على تمديد سلطتهم، الأول: التغيير المؤسسي في آلية اختيار القيادات من نظام سلطوي مركزي إلى نظام مركزي وديمقراطي أدى إلى نتيجة غير مقصودة وهي صعود العائلات

السياسية على المستوى دون الوطني، وسيطرتهم على الوظائف العامة. والثاني: اعتماد السياسيين على اسم عائلاتهم لأنهم بمثابة علامة تجارية، وقدرتهم على استغلال شبكاتهم العائلية والثروة المادية لمساعدة أفرادهم في الفوز في الانتخابات، من خلال ممارسة أشكال مختلفة من "قائمة التلاعب" Menu of manipulation غير الرسمية مثل شراء الأصوات، واختلاس الموارد المالية والبنية التحتية، وتسييس مؤسسات الدولة، والترهيب من خلال جماعات البلطجة (Kenawas, 2015).

وناقشت دراسة للباحثين تيريزا إنكارناسيون وإدواردو تاديم، بعنوان "السلالات السياسية في الفلبين: أنماط مستمرة، ومشاكل دائمة"، نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في البلاد عام 2011، وكشفت عن انتماء 169 عضواً منتخباً إلى عائلات تقليدية من بين 200 عضو في مجلس النواب، وذلك بنسبة 84.5%. وتكررت نفس النتائج في انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت عام 2013، حيث أظهرت النتائج عن فوز 19 عضو من أفراد العائلات السياسية من إجمالي 23 عضواً بمجلس الشيوخ. وتشير هذه الدراسة إلى عدة عوامل دعمت من استمرار دور الأسر في المناصب السياسية، الأول: هو الإطار الدستوري والقانوني للبلاد، حيث لعبت الدولة دوراً حاسماً في ترسيخ أسبقية العائلة داخل المجتمع، والثاني: قيام العائلات في المجتمع بأداء مجموعة واسعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نتيجة فقدان الحكومة المركزية السيطرة على الريف بشكل كبير لصالح النخب الريفية مما عزز من قوتهم الاقتصادية ومكّن بعض القوى الاجتماعية من توسيع قواعدها الاقتصادية وتنويع شبكاتهما السياسية للحماية من التغيرات على مستوى القيادة السياسية، وأصبحت مستقلة إلى حد كبير عن جهاز الدولة. والثالث: انتشار الفساد على نطاق واسع، وانخفاض دخل الفرد، وارتفاع معدل الفقر (Encarnacion and Eduardo, 2016: 328-332).

ويتبين مما سبق أن الدراسات المشار إليها كشفت عن تباين العوامل التي أدت إلى استمرار الأسر السياسية من مجتمع لآخر، كما أنها ركزت على فترة زمنية طويلة نسبياً حتى يتسنى لها اختبار مدى استمرارية الأجيال للعائلات في التمثيل النيابي والحياة السياسية.

وبالنسبة للمجموعة الثانية فهي تركز على الدراسات التي تناولت الحالة المصرية، فتشير البحوث والدراسات إلى أن الدور السياسي للعائلة كان محل اهتمام الباحثين المصريين في علمي الاجتماع والتاريخ والسياسة، ففي مجال علم الاجتماع اهتم الباحثون بدراسة دور العائلة كجزء من موضوع بناء القوة والنفوذ في الريف المصري، وكان من أبرز الدراسات في هذا المجال دراسة الدكتور

أحمد زايد، الصادرة عام 1981 (زايد، 1981)، وتلاها بحوث اهتمت بدراسة علاقات القرابة وبناء القوة السياسية بالتطبيق على محافظات ريفية (أبو خبر، 2002، ومرتضى، 1991)، وفي مجال التاريخ ظهرت الدراسة المبكرة للدكتور عاصم الدسوقي حول دور العائلات صاحبة الحيازات الزراعية الكبيرة في المجتمع المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين، وناقش فيها الوجود السياسي لكبار الملاك في السلطين التشريعية والتنفيذية (الدسوقي، 2007)، إضافة إلى دراسة الدكتور على بركات حول الملكية الزراعية بين ثورتي 1919 و1952 ودور كبار العائلات في الحياة السياسية (بركات، 1978)، وركزت هذه الدراسات على تأثير الملكية الزراعية على نفوذ هذه العائلات في الريف المصري وتواجدها السياسي في السلطين التشريعية والتنفيذية.

بينما في مجال علم السياسية فقد جذب هذا الموضوع اهتمام عدد من الباحثين الغربيين مثل ليونارد بايندر وروبرت سبرنج بوج، وخلصت نتائج هذه البحوث إلى تأثير شبكات القرابة والعائلات على التفاعلات السياسية في المجتمع المصري، وكذا تأثير علاقات المصاهرة والنسب وكذا علاقة الزبائنية بين العائلة الكبيرة صاحبة الثروة والنفوذ والعائلات الأخرى التي تدعها وتساندها (Binder, 1978 and Springborg, 1982)

بينما يهدف هذا البحث إلى دراسة العائلة كوحدة تحليل ومدى تأثيرها على الاختيارات السياسية للمصريين خاصة في الريف مقارنة بالتنظيمات الحديثة كالأحزاب السياسية، لاسيما وأنها تركز على فترة زمنية حديثة شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية (1980-2020) كما أنها تركز على حالة تطبيقية محددة مما يسهم في فهم تأثير الأبعاد الاجتماعية على العملية السياسية بشكل واقعي.

المحور الثاني

العلاقات القرابية والتمثيل السياسي

يتناول هذا المحور اتجاهات تعريف العائلة السياسية والمفهوم الذي تتبناه الدراسة، كما يعرض الاتجاهات النظرية التي ناقشت تأثير العلاقات القرابية على السلوك السياسي والتفاعلات السياسية، إضافة إلى ظاهرة العائلة السياسية في الخبرات الدولية من خلال دراسة نماذج للمجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات النامية.

1. مفهوم العائلة السياسية

إذا كان الباحثون في دراسات الانثروبولوجيا يميزون بين الوحدات القرابية بشكل دقيق، - وهذا ليس مجال بحثنا -؛ فإنه سيتم التركيز في هذا الصدد على العائلة كوحدة اجتماعية وسياسية وليس قانونية، لكونها كيانات غير معترف بها في الوثائق الرسمية مثل الدساتير والقوانين من ناحية، ويكون الانتماء إليها باعتقاد مجموعة من الأفراد لقيم محددة وينحدرون من جد مشترك من ناحية ثانية، ويكون لأفرادها تأثير في الحياة السياسية من ناحية ثالثة، وذلك بخلاف الكيانات السياسية والمدنية الحديثة كالأحزاب وهيئات المجتمع المدني والقطاعات وجماعات المصالح فهي كيانات سياسية قانونية يكون الانتماء إليها من خلال إجراءات وترتيبات مؤسسية.

ونتيجة تأثير العائلات وأبنائها في الحياة السياسية، يمكن اعتمادها كوحدة تحليل لفهم وتفسير التفاعلات داخل النظم السياسية لاسيما في ظل المنافسة الانتخابية. وفي هذا السياق، تعددت اتجاهات تعريف العائلة السياسية حسب موضوعات البحوث التي عنيت بدراستها.

فقصرها اتجاه على انتماء أحد أفراد العائلة للمؤسسة التشريعية (Dal Bo, 2009: 44). ووصفها اتجاه ثان بالسلالة التي تنتقل فيها السلطة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الأبناء والأحفاد وأبناء الأخوة وأبناء العمومة (Kenawas, 2015). ووسع اتجاه ثالث من التعريف ليشمل أفراد العائلة المرتبطين بالدم والزواج سواء كانوا مرشحين أو منتخبيين على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي أو الوطني/ القومي (Cranston, 2016). وركز اتجاه رابع على العدد، بمعنى أن العائلة السياسية هي التي تشمل أربعة أجيال على الأقل يحملون ذات الاسم وتم انتخابهم في مناصب على المستوى الفيدرالي أو المركزي تمييزاً عن النشاط السياسي على المستويات المحلية (Hess, 2016: 12, 13).

وهكذا، نستخلص من اتجاهات التعريف السابقة، أن العائلة السياسية تعني استمرار حضور سلسلة أو عدد متتالي من الأقارب (الأب والابن، والعم والخال، والزوج والزوجة، والأصهار والأنساب) في الحياة السياسية سواء على المستوى المحلي أو الوطني. وفي هذه الورقة، يشير مفهوم العائلة السياسية إلى العائلة التي يتم فيها تمثيل أكثر من شخص داخل المجلس النيابي. ويخدم هذا التعريف هدف الدراسة في بحث مدى الاستمرار والتغير في التمثيل النيابي للعائلة في الدوائر الانتخابية محل الدراسة.

2. العلاقات القرابية وتأثيرها على النسق السياسي

يستند مدخل تحليل تأثير العلاقات القرابية على العملية السياسية إلى مناصرة الاتجاهات القائلة بأن الكيانات التقليدية كالعشيرة والعائلة ليست في طريقها إلى الانهيار والذبول، وإلى تنفيذ الاتجاهات التي تبنتها نظريات التحديث التي بشرت بأن المواطنين سيمارسون السياسة بالاعتماد على الكيانات الحديثة كالأحزاب والأفكار والإيديولوجيات.

فقد أثار ظاهرة تفاوت دول العالم الثالث من حيث مستوى التحديث في المؤسسات السياسية مشكلة لدى الباحثين في مجال النظم السياسية لاسيما في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وربطت بحوث ودراسات منطري التحديث سواء أساتذة الاقتصاد مثل كارل بولاني Karl Polanyi، وبروس موريس Bruse Mourris وإيفيريت فون هاجن Everett Von Haggen وكذا علماء الاجتماع مثل تالكوت بارسونز Talcote Parsons وسيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset عملية التحديث السياسي بارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وذهب جابريل أموند Gabriel A. Almond إلى أن التحديث السياسي في دول العالم الثالث لن يتحقق إلا بعد الاستقرار السياسي وزيادة معدلات التصنيع وانتشار التحضر والتعليم وتقدم وسائل الاتصال والتخلص من القيم الاجتماعية كما فعل الغرب (Wiarda, 2007: 50-55).

كما يشير صمويل هنتجتون إلى ثلاث ركائز للحدثة والتحديث السياسي، تفترض الركيزة الأولى، استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطات سياسية حديثة، وتفترض الركيزة الثانية التمييز بين الوظائف السياسية الجديدة وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه التوصيات، بينما تفترض الركيزة الثالثة ازدياد المشاركة السياسية من قبل فئات المجتمع ككل (Huntington, 1968: 34-36).

وهكذا، يكرس منطري التحديث أطروحة الخط الأحادي للتاريخ والنقد المجتمعي لاعتقادهم بضرورة مرور المجتمعات النامية بالمجتمعات المتقدمة، وذلك على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما يكشف الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية أنها لم تكتمل بعد نحو التحديث، لاسيما تلك المرتبطة بالجوانب سالفة الذكر، وهذه بدورها مرتبطة بالنسق السياسي (نصيب، 2006: 222). لذا، تعرضت نظرية التحديث لانتقادات من قبل الباحثين الذين أجروا بحوث تجريبية على دول العالم

الثالث بسبب تجاهلهم لدور المؤسسات التقليدية، حيث كشفت الدراسات التجريبية أن العائلات والقبائل والعشائر تلعب الدور الرئيسي في التفاعلات السياسية.

وعلى جانب آخر، يجادل علماء الأنثروبولوجيا في دراساتهم لعدد من المجتمعات التقليدية، بأن العائلة تقوم بوظائف مهمة في النسق السياسي، وتستند رؤية هؤلاء العلماء بشأن العلاقة بين القرابة والسياسة إلى ثلاث مقومات (Fortes and Evans-Pritchard, 1987: 5-8)، الأول: قدرة العائلة على المحافظة على النظام في المجتمع كهدف للسياسة، انطلاقاً من أن الأنساق الاجتماعية تهدف بشكل أو بآخر إلى تماسك المجتمع من خلال تحقيق الضبط الاجتماعي واستتباب الطمأنينة. والثاني: الارتباط بمنطقة جغرافية معينة، فالتنظيم السياسي والتفاعلات السياسية لا تتم في فراغ وإنما في مجتمع جغرافي محلي له سماته الخاصة به والمميزة له، فتتضمن العملية السياسية علاقات جغرافية ثم تضيف عليها المعنى السياسي الخاص بها، فعلى سبيل المثال تتم المنافسة الانتخابية في منطقة جغرافية معينة، تلعب فيها التحالفات العائلية والقبلية دوراً واضحاً. وهكذا؛ ترتبط العملية السياسية بمنطقة جغرافية محددة تلعب فيها الشبكات ودوائر القرابة دوراً فاعلاً. والثالث: النفوذ المحلي، وهو المقوم الذي لم يجمع علماء الأنثروبولوجيا عليه، لكون التأثير على الآخرين قد يحتاج إلى أداة تنفيذية في يد من يمارسها، بينما يميل البعض من علماء الأنثروبولوجيا إلى أن ممارسة النفوذ في بعض المجتمعات قد لا يحتاج إلى أداة تنفيذية متخصصة، فرؤساء القبائل والعشائر يصدرون أحكامهم وتأخذ شكل توصيات أو توجيهات، كما أن الأطراف المتنازعة تقبل بهذه التوصيات ويلتزمون بها على الرغم من أن هؤلاء الرؤساء لا يعتمدون على سلطة تنفيذية في ممارسة نفوذهم، ومع ذلك يمارسون تأثيراً ويؤدي دورهم إلى استقرار النظام الاجتماعي (أبو زيد، 1967: 480، 481).

وواصلت دراسات الأنثروبولوجيا السياسية تأكيدها على وجود علاقات معقدة بين النسقين القرابي والسياسي، فتشير البحوث إلى أن الحياة السياسية في المجتمعات التقليدية تتجلى عبر التحالفات والتكتلات والمواجهات والانقسامات للجماعات القبلية، كما تشكل علاقات القرابة والنسب صلات وروابط يتم استخدامها لغايات اقتصادية وسياسية (Eisenstadt, 2009: 200).

وثمة اتجاهات بحثية استخدمت دوائر القرابة بوصفها مقاربة سياسية في المجتمعات العربية. فربط الاتجاه الأول بين القبيلة والثقافة السياسية، موضحاً أن القبيلة شكلاً من أشكال التنظيم المنتج لنوع من الثقافة السياسية ذات الخصوصية لاسيما في البلدان العربية، وأنها الأداة المحفزة على ظهور

الزعامة والمغذية بشكل مباشر أو غير مباشر لثقافة تسلطية تتزوج فيها البطيريركية والقبلية (الطوزي، 2016: 23). ونظر الاتجاه الثاني إلى كيفية توظيف النظم السياسية للقبائل لكسب الشرعية، حيث درست القبيلة كقوة اجتماعية تلعب دوراً في إدارة شئون الدولة، وتعتمد الأخيرة عليها في تعزيز الاستقرار وترسيخ شرعية نظامها السياسي (بلعيد، 2015).

وناقش الاتجاه الثالث تأثير صلات القرابة على السلوك السياسي في المؤسسات الحديثة، ودور الانتماءات العشائرية في الانتخابات وتأثيرها على سلوك الناخبين (الدويكات، 2004: 166، 162). وركز الاتجاه الرابع على قدرة الكيانات التقليدية على التكيف مع التطورات السياسية والتكنولوجية، مثل دراسة ريتشارد تابنر الذي أكد فيها قدرة القبائل والتشكيلات شبه القبلية على التكيف مع التطورات الحديثة والبقاء أمام التحولات التكنولوجية (تابنر، 2016: 9).

وإذا كانت هناك علاقة بين القرابة والسياسية في المجتمعات التقليدية، فإن الأمر لا يختلف كثيراً في المجتمعات الحديثة. وفي هذا الصدد، يرى الباحث أن اتجاهات الحداثة التي حسمت الموقف بقطيعة المجتمعات الغربية للتقليدية والتقاليد واتجاهها نحو الحداثة فكراً والتحديث ممارسة ليست صحيحة في جوهرها. فالواقع يكشف تأرجح العلاقة بينهما، ولا تزال صلات القرابة - حتى وإن ارتبطت بالجدارة - يتردد صداها في الممارسة السياسية.

فعلى سبيل المثال، لا غرابة من استمرار تمثيل عائلة كين Kean في الكونجرس الأمريكي منذ عام 1883 حتى 2020 وغيرها من العائلات الأمريكية، أضف إلى ذلك أنه لا يزال بعض المواطنين يعتقدون في الأفكار التقليدية كـ "قراءة الكف"، ومن يطالع الأخبار المتداولة في المواقع الإلكترونية والصحافة يجد انتشار هذه الظاهرة في شوارع ولاية نيويورك (Surico, 2015).

ويدعم هذا الرأي ما عبر عنه عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك Ulrich Beck الذي أشار إلى أن الممارسات التقليدية لا تزال تمثل إشكالية في المجتمعات الصناعية وأن ثمة تحدي يواجه هذه المجتمعات في فك الارتباط بين الأشكال التقليدية والحديثة، وفسر عالم الاجتماع الاسترالي أنتوني اليوت Anthony Elliott هذه الإشكالية بأن هناك تداخل بين أشكال الثقافة التقليدية والحديثة وما بعد الحداثة وأنه لا تزال هناك صعوبة في دمجهما في ديناميات التغيير الاجتماعي (Lee, 2013: 414).

وهكذا، لازلت القوى الاجتماعية التقليدية كالعائلية والقبلية والعشائرية تمثل اللاعب الرئيسي في التفاعلات السياسية داخل العديد من المجتمعات لاسيما النامية منها، وعلى الرغم من حدوث ارتفاع في مؤشرات التعليم والتصنيع والتحضر فيها إلا أنها لم تؤد إلى تراجع المؤسسات التقليدية لصالح مؤسسات حديثة.

3. العائلة السياسية في الخبرة الدولية

تنتشر ظاهرة العائلة السياسية في العديد من المجتمعات الصناعية المتقدمة، وكذلك في المجتمعات النامية. وهذا السياق، سيتم مناقشة ظاهرة العائلة السياسية وقدرتها على الاستمرار في شغل المواقع السياسية وذلك بالتركيز على حالة واحدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وحالة واحدة أيضاً في المجتمعات النامية.

أ. العائلة السياسية في المجتمعات الصناعية المتقدمة.. الولايات المتحدة نموذجاً

بيد أن النفوذ السياسي للعائلات ليس مجرد حالة فردية في الولايات المتحدة الأمريكية بل هو واقع تشهده العديد من الولايات، فعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد تغاضوا عن أهمية متغير العائلة في السياسة الأمريكية بسبب ازدياد دور الأفراد، إلا أنه تبين أن تجاهل هذا المتغير يحجب سمة مهمة من سمات السياسة الأمريكية، وتبنى هذا الاتجاه كل من كينيث بريوت وجون شميد هوسر، واعتبر بريوت أن في السياسة الأمريكية هناك ما يسمى بـ"الأسرة السياسية"، وأنه في بعض الحالات يتبنى الطفل مهنة الأب وترث الأجيال المتعاقبة من العائلة اهتماماً عاماً بالسياسة (Kurtz, 1989: 331, 333).

وقد استطاعت بعض العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في الحفاظ على تمثيلها داخل الكونجرس، حيث تنتقل الخلافة السياسية عبر الانتخاب من جيل إلى جيل لفترات زمنية طويلة تتراوح ما بين 70 إلى 100 عام.

فعلى سبيل المثال، تعاقب ستة أفراد من عائلة أدمز Adams في ولاية ماساتشوستس لمدة 84 عاماً خلال الفترة من 1789 إلى 1873، وثمانية أفراد من عائلة بريكنريدج في ولايات أركنساس، وكاليفورنيا، وكنتاكي، وفرجينيا لمدة 103 عام خلال الفترة من 1792 إلى 1895، وخمسة أفراد من عائلة باشوبير Bachhuber في ولاية ويسكونسن لمدة 151 عام خلال الفترة من 1860 إلى 2011، وخمسة أفراد من عائلة بوش Bush في ولايات كونيتيكت، وفلوريدا، وتكساس لمدة 67 عام خلال

الفترة من 1952 حتى 2020، وأربعة أفراد من عائلة فش Fish في ولاية نيويورك لمدة 152 عام خلال الفترة من 1843 إلى 1995، وأربعة أفراد من عائلة جوف Goff في ولايتي تينيسي، وفرجينيا الغربية لمدة 100 عام خلال الفترة من 1863-1963، وخمسة أفراد من عائلة كين Kean في ولاية نيوجرسي لمدة 136 عام خلال الفترة من عام 1883 حتى 2020، وأربعة أفراد من عائلة فيتجيرالد Fitzgerald في ولاية ميتشجان لمدة 101 عام خلال الفترة من 1895 إلى 1996، وستة أفراد من عائلة هاريسون Harrison في ولايات إنديانا، وأوهايو، وفرجينيا، ووايومنج لمدة 176 عام خلال الفترة من 1793 إلى 1969، وأربعة أفراد من عائلة ستيفنسون Stevenson لمدة 106 عام في ولاية إلينوي خلال الفترة من 1875 إلى 1981، وخمسة أفراد من عائلة سكوت Scott لمدة 115 عام في ولاية شمال كارولينا خلال الفترة من 1888 إلى 2003، وخمسة أفراد من عائلة تافت Taft في ولاية أوهايو لمدة 98 عام خلال الفترة من 1909 إلى 2007. (Cranston, 2016)

ب. العائلة السياسية في المجتمعات النامية.. الفلبين نموذجاً

تنتشر ظاهرة العائلات السياسية بقوة في المجتمعات النامية، فعلى سبيل المثال تتسم غالبية الأنظمة السياسية الآسيوية؛ بقوة النموذج السلافي العائلي على الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه المجتمعات. وقد تمكنت بعض العائلات من الاحتفاظ بمكانتها وحضورها السياسي على جميع المستويات المركزية والمحلية، وذلك باعتماد هذه العائلات على تعبئة العشائر، والشبكات غير الرسمية، وقيامها بتنصيب أفرادها في مواقع سياسية استراتيجية وتوزيع الموارد بينهم حتى وإن كان بطرق غير قانونية، وحماية نفسها من التحقيقات القانونية أو الملاحقات القضائية، إضافة إلى تشجيع النظرة إلى العائلة كمورد للهوية، وتحفيز الأفراد للنظر إلى أنفسهم بأنهم ينسبون إلى هوية معينة ويدينون لها بالولاء (Aspinall and As'ad, 2016: 420, 423).

وفي هذا السياق، يناقش الباحث نموذج من العائلات السياسية في المجتمعات النامية، وتتمثل في جمهورية الفلبين التي ينتشر فيها نمط العائلات والسلالات السياسية. فتشير نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في البلاد عام 2011، عن انتماء 169 عضواً منتخباً إلى عائلات تقليدية من بين 200 عضو في مجلس النواب، وذلك بنسبة 84.5%. وتكررت نفس النتائج في انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت عام 2013، حيث أظهرت النتائج عن فوز 19 عضواً من أفراد

العائلات السياسية من إجمالي 23 عضواً بمجلس الشيوخ (Encarnacion and Eduardo, 2016: 340-344).

ومن نماذج العائلات السياسية الشهيرة في الفلبين، عائلة أكينو، حيث تكشف السيرة الذاتية لأفراد هذه العائلة، عن هيمنتها على العمل السياسي عبر سلسلة من الأجيال لقراءة 100 عام. فكان أكينو الجد من ملاك الأراضي ورجل سياسة، وانتخب عضواً في مجلس النواب خلال الفترة (1919-1928)، وانتخب عضواً بمجلس الشيوخ خلال الفترة (1928-1934)، ثم شغل منصب وزير الزراعة خلال الفترة (1938-1941)، وبعد ذلك نائباً للرئيس الفلبيني خلال الفترة (1943-1944) (Rolle, 2004).

وواصل الابن الأول بينينو أكينو مسيرة والده في العمل السياسي، فانتخب عمدة لمدينة كونسيسيون خلال الفترة (1955-1959)، وأصبح نائباً لحاكم إقليم تارلاك (1959-1961)، ثم انتخب حاكماً للإقليم ذاته (1961-1967)، وبعد ذلك انتخب عضواً في مجلس الشيوخ خلال الفترة (1967-1972). وترشحت زوجته السيدة كورازون أكينو في الانتخابات الرئاسية وفازت بمنصب رئيس الجمهورية خلال الفترة (1986 - 1992) (Santolan, 2009). وانتخب الابن الثاني بوت أكينو عضواً بمجلس الشيوخ خلال الفترة (1987-1995). كما انتخبت الابنة الشقيقة تيريزا أكينو عضواً بمجلس الشيوخ (1998-2004). وواصل الحفيد بنيجنو أكينو المسيرة السياسية لجدّه وأبيه وأمه، فانخرط في العمل السياسي كعضو في الحزب الليبرالي، وانتخب عضواً بمجلس الشيوخ (2007-2010) ثم وزيراً للداخلية عام 2010، فترأساً لجمهورية الفلبين خلال الفترة (2010-2016) (Tharoor, 2010). كما ينتمي لهذه العائلة أيضاً هيرمي سانثيز أكينو، الذي تولى وزارة المستوطنات البشرية من (1986 - 1987) وانتخب عضواً بمجلس الشيوخ (1987-1998) ثم نائباً لحاكم مقاطعة تارلاك (1998-2001) (Philstar Global, 2004).

المحور الثالث

العائلات السياسية في مصر

يركز هذا المحور على تطور الاهتمام الأكاديمي بالدور السياسي للعائلة في مصر، لاسيما في علمي الاجتماع والتاريخ، وعلى صعيد الممارسة في هيئات المشاركة السياسية، إضافة إلى خريطة تمثيلهم في المجالس النيابية.

1. تطور الاهتمام الأكاديمي

على الرغم من أن "العائلة" كمؤسسة اجتماعية غير معترف بها في الوثائق الرسمية إلا أنها تعد واقعا اجتماعياً لها دور فعّال في المشاركة والتفاعلات السياسية، وتكشف الممارسات في الماضي والوقت الحاضر أن للعائلة دوراً اجتماعياً وسياسياً معترف به ضمناً من قبل المؤسسات السياسية كالأحزاب وهيئات المشاركة السياسية، وتتضح ملامح وطبيعة هذه العلاقة في بحوث علمي الاجتماع والتاريخ.

فبانسبة لعلم الاجتماع، ناقشت العديد من البحوث والرسائل العلمية في أقسام علم الاجتماع بكليات الآداب في الجامعات المصرية، موضوعات تطبيقية حول دور العائلة في المشاركة السياسية، كما درست مظاهر الاستمرار والتغير في طبيعة هذه المشاركة. ويتفق الباحثون أن العصبية العائلية، سواء كانت بالقرابة الدموية أو بالمصاهرة والنسب، تعد ظاهرة مميزة للريف المصري، حيث تطورت في سياق ظروف بنائية قرابية واقتصادية وسياسية وثقافية (الجوهري، شكري، 1983)، وأن استمرار واستقرار المكانة السياسية للعائلات في الريف جعلها تلعب دوراً مهماً في البناء السياسي والاجتماعي وتؤثر في سلوك الأفراد تجاه الكثير من الممارسات السياسية والاجتماعية، كما جعلها مصدر قوة للأحزاب السياسية التي دائماً ما تسعى للاستفادة من تأييدها ودعمها (الشيخ، 1989).

ويشير الدكتور أحمد زايد في دراسته التي أجريت في نهاية سبعينيات القرن العشرين حول البناء السياسي في الريف المصري، إلى أن عملية المشاركة السياسية في مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952 اعتمدت على العائلات الكبيرة، وفي مرحلة ما بعد الثورة كان هناك تصور أن برامج الإصلاح الزراعي التي تبنتها حكومة الثورة ستؤثر على النفوذ السياسي للعائلات الكبيرة وكان منبع هذا التصور هو ازدياد الاعتقاد لدى حكومة الثورة بأهمية إشراك العائلات الأخرى من صغار الملاك في تنظيماتها

السياسية وفي الجمعيات التعاونية الزراعية ليكونوا أكثر ارتباطاً بالنخبة المركزية بدلاً من الارتباط بالقيادة التقليديين من العائلات الكبيرة في الريف، إلا أن سياسات حكومة الثورة لم تؤد إلى كسر سيطرة العائلات الكبيرة على التفاعلات السياسية على المستوى المحلي نظراً لاعتماد العائلات الأخرى من صغار الملاك عليها في حل مشاكلهم اليومية (زايد، 2008: 150).

ويصل الدكتور عبد الباسط عبد المعطي إلى نفس النتيجة، فتوضح دراسته التي أجريت في نفس الفترة حول الصراع الطبقي في القرية المصرية إلى أن مجالس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية والمجالس المحلية ولجنة الاتحاد الاشتراكي في القرى كانت تحظى بتنافس عائلي وتنتهي بسيطرة العائلات الغنية في القرية (عبد المعطي، 1977: 122). ويفسر جون أدمز في دراسته التي أجريت على إحدى قرى الدلتا استمرار نفوذ دور العمدة والمشايخ وكبار العائلات في مرحلة ما بعد 1952 بأن الفلاحين لم يفهموا أهداف الثورة وفسفتها وظلت علاقاتهم مرتبطة بالعمدة والمشايخ الذين حرصوا على استمرار نمط العلاقات التقليدية بينهم وبين الفلاحين (Adams, 1957: 225).

وتشير دراسة للدكتور محمود عودة التي أجريت عقب انتخابات مجلس الشعب عام 2005 "حول بناء القوة في الريف المصري"، إلى أنه على الرغم من التغيرات الكبرى التي شهدتها المجتمع المصري إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار النفوذ السياسي للعديد من العائلات في القرى المصرية، ويوضح أن من مظاهر ذلك استمرار انحصار منصب العمدة وشيخ البلد بين عائلتين أو ثلاثة في القرية، وأن هذه المناصب التي تمثل رمزاً للسلطة السياسية في القرية المصرية ظلت في أيدي بعض العائلات ويجرى تداول السلطة بينهم وغالباً ما يكونوا مرتبطين بعلاقات نسب ومصاهرة، وكذا استمرار عضوية مجلس النواب في نفس العائلة عبر عدة أجيال منها، إضافة إلى استمرار هيمنة أفرادها على المناصب الإدارية على المستوى المحلي (عودة وناصف، 2007: 4).

وواصلت بحوث علم الاجتماع دراسة وتحليل العلاقة بين العائلة والسياسة، فتشير دراسة الدكتور وفاء سمير نعيم التي أجريت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حول "العصبية العائلية والمشاركة السياسية"، إلى استمرار دور العصبية العائلية في عملية المشاركة السياسية، وبتحليلها لسلوك عينة من أفراد عائلات قرية الحصة التابعة لمركز طوخ بمحافظة القليوبية، توصلت إلى أنه لا يوجد فرق بين جيل كبار السن أو جيل متوسطي السن أو جيل الشباب في أهمية الحفاظ على مكانة العائلة وتاريخها وإعلاء شأنها وسط العائلات الأخرى. وتوضح الدراسة أن 79.8% من

أفراد العينة أجابوا بأن أسس اختيار المرشح يكون على أساس عائلي، وأنه في حالة تعدد المرشحين من أبناء العائلة الواحدة، فإنه يتم محاولة إقناع أحدهما بالتنازل حتى لا تتفكك العائلة ومحاولة إرضائه وتحقيق مصالحه، كما أكدت الغالبية من المبحوثين أن للعائلة دوراً في نجاح المرشح أو خسارته خاصة في انتخابات المجالس الشعبية المحلية (نعيم، 2015: 190).

وبالنسبة لعلم التاريخ، فتشير الدراسات إلى سعي محمد علي للارتباط بالعائلات الكبيرة من خلال مشايخ القرى ومنحهم مساحات من الأراضي لزراعتها لدعمه ومساندته لاسيما عندما ظهرت حركة معارضة لحكمه من المشايخ والأعيان في بعض القرى، كما حرص على إشراكهم في المجالس التي أنشئت في عهده، ففي عام 1829 أنشئ مجلس المشورة وأصبح مؤلفاً من 157 عضوٍ كانت الغالبية من مشايخ قرى الوجهين البحري والقبلي (عباس، 1973: 86).

وعندما أنشأ الخديو إسماعيل مجلس شورى النواب عام 1866، وكان يتكون من 75 مقعداً خصصت ستة مقاعد لنواب القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى، أما بقية المقاعد فخصصت لنواب الأقاليم الذين يتم انتخابهم بواسطة مشايخ القرى الذين كانوا يجتمعون بالمركز لانتخاب نائب القسم من بينهم، فكانت غالبية أعضاء المجلس من العمدة ومشايخ القرى والأعيان الذين يمثلوا كبار العائلات في الأقاليم ويشكلون الزعامات التقليدية للريف (عباس، 1973: 88).

وحسب تعبير الدكتور علي الدين هلال، كان هدف الخديو إسماعيل من إنشاء مجلس شورى النواب هو تحقيق مزيداً من السيطرة على كبار الأعيان والعائلات في الريف، وكسب تأييدهم السياسي ودعمهم المالي له (هلال، 2006: 33). ويمكن التدليل على هذا الرأي بالوقائع التاريخية التي شهدتها هذه الفترة، فعمل الخديو إسماعيل على استمالة كبار العائلات من أعضاء المجلس وشجعهم على معارضة حكومة نوبار باشا التي تشكلت عام 1878، وضمت عناصر أجنبية مثلت المصالح الأوروبية بوزيرين أحدهما إنجليزي للمالية والآخر فرنسي للأشغال، حيث أدت إلى تقليص نفوذ الخديو وتخليه عن بعض سلطاته لصالح مجلس الوزراء (عباس، 1973: 89).

وكان نتيجة استمالة الخديو إسماعيل لكبار العائلات والأعيان قيام ستة عشر عضواً منهم بتقديم عريضة إلى المجلس نددوا فيها بتجاهل الحكومة لطلبات المجلس المتكررة بمزاولة حقوقه في نظر الميزانية. وقد بلغت ثقة العائلات بأنفسهم حد الاحتجاج على الحكومة، وانتهى الأمر بسقوط حكومة نوبار باشا نتيجة تجمع القوى الاجتماعية من كبار العائلات والعمدة ومشايخ القرى والأعيان

ضدها. وبنهاية حكم الخديو إسماعيل وبداية حكم الخديو توفيق الذي خضع للضغوط الأجنبية أدى للتضييق على مصالح الأعيان، فوجدوا في الحزب الوطني الأهلي متنفساً للتعبير عن معارضتهم للحكومة.

وواصل كبار العائلات الحفاظ على دورهم في الحياة السياسية خلال المرحلة الموصوفة بالليبرالية 1923-1952، وظهر ذلك بشكل واضح في ارتفاع نسبة تمثيلهم داخل مجلسي النواب والشيوخ، وهو ما وضعه الدكتور عاصم الدسوقي في دراسة لتمثيل كبار الملاك في السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يشير إلى أنه في سياق هيمنة كبار العائلات في القطر المصري على الحياة السياسية، برزت محاولة من جانب بعضهم لإنشاء "نادي الأعيان" تقوم فكرته على تجديد روابط الألفة بين كبار العائلات والتوفيق بين مصالحها والقيام ببعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق فيما بينهم في الشؤون السياسية، إلا أن فكرة النادي لم تكتمل وفشلت وكان البديل لها هو النقابة الزراعية العامة.

وفي مرحلة ما بعد 1952، ساد الاعتقاد بتراجع دور كبار العائلات نتيجة سياسات حكومة الثورة تجاههم، إلا أن الدراسات كشفت عن استمرار نفوذهم السياسي على المستوى المحلي (زايد، 2008: 151)، حتى وإن تراجع تمثيلهم داخل أول هيئة تشريعية بعد الثورة عام 1957، وقدمت بعض البحوث أمثلة على استمرارية بعض العائلات في الحياة السياسية بصفة عامة والنيابية بصفة خاصة من خلال تحليلها المقارن للبنية الاجتماعية للسلطة التشريعية قبل ثورة يوليو وبعدها (وهبي، 1993: 133). كما سار الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (1978-2011) على نفس النهج وأعطى اعتباراً للتوازنات العائلية والقبلية وجعلها ضمن أسس ومعايير اختيار مرشحيه في الانتخابات أو في تشكيل أمانات الحزب على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام أو تقديم مرشحيه في المجالس الشعبية المحلية. ويؤكد قيادات الحزب وأمنائه في المحافظات إلى حرصهم على استقطاب رموز العائلات في الهياكل التنظيمية للحزب وتمثيلهم فيها حتى وإن خسروا في إحدى الدورات الانتخابية (الدردير والمعز، 2020).

2. مظاهر استمرار المشاركة السياسية للعائلات

على صعيد الممارسة، لم يتوقف الدور السياسي للعائلات في هيئات المشاركة السياسية، فكانوا عصب الحياة الحزبية خلال الفترة (1923-1952)، ولا زالت تواصل هذا الدور في الوقت

الراهن، وهو ما تكشفه التفاعلات بين المسؤولين على المستوى المحلي والقيادات العائلية، وثمة الكثير من الأمثلة التي توضح هذه التفاعلات. ففي يوليو عام 2019، عقد الدكتور علاء عبد الحليم مرزوق اجتماعاً، باتحاد عائلات مدينة شبين القناطر الخيرية وبحضور عضو مجلس النواب الممثل لهذه الدائرة، لمناقشة عدد من المشكلات التي تعاني منها المدينة، وقد رصدت الصحافة إشادة المحافظ بفكرة إنشاء اتحاد العائلات لرصد المشكلات والتواصل مع الأجهزة التنفيذية بالمحافظة لحلها، ومطالبتها بتعميم الفكرة في كافة مدن المحافظة (أخبار اليوم، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة اتحاد العائلات والقبائل ذاع صيتها وانتشارها في مصر في الآونة الأخيرة، لاسيما منذ عام 2011/2012، وأخذت هذه الظاهرة في التمدد، فسعى بعض هذه الاتحادات إلى تأكيد الانتماء إلى عائلة أو قبيلة بعينها، وسعى البعض الآخر إلى خلق حالة من التزاور والتشاور والتعارف ومساعدة أبناء القبيلة من خلال إقامة مؤتمرات واجتماعات سنوية لأبناء العائلة في مراكز ومحافظات مختلفة. وبغض النظر عن تقييم هذه التجربة ما بين مؤيد ورافض إلا أنها تعبر عن واقع اجتماعي معاش. فعلى سبيل المثال عقدت العديد من المؤتمرات وتناولت أحداثها وسائل الإعلام والصحافة مثل مؤتمر قبائل الأنصار العربية (الأهرام، 2012) ومؤتمر قبائل الهوارة (الأهرام، 2012) والحميدات (المصري اليوم، 2018) بمحافظة قنا، وأخذت هذه التجمعات القبلية بعداً أكثر تنظيمياً فتأسس مجلس القبائل العربية وبدأ عمله وعقد اجتماعاته مع رموز القبائل والعائلات في المحافظات المختلفة منذ عام 2014 (اليوم السابع، 2014) والأعوام التالية له.

وهكذا، أخذت الظاهرة شكل مؤسسي، فتم إنشاء جمعيات واتحادات رسمية وتم إشهارها بوزارة التضامن الاجتماعي، مثل المجلس المصري للقبائل والعائلات المصرية الذي أنشئ بهدف تحقيق التواصل والترابط بين أبناء القبائل في جميع المحافظات.

إلى جانب ذلك، أنشأت الأحزاب السياسية أمانات نوعية داخلها تحمل اسم "أمانة القبائل" أو "أمانة شؤون القبائل". فعلى سبيل المثال، تضمن تشكيل الأمانة المركزية لحزب مستقبل وطن أمانة نوعية على المستوى المركزي تحمل اسم أمانة "شؤون القبائل العربية" (الأهرام، 2019)، كما تضمن تشكيل أمانات الحزب على مستوى المحافظات نفس الأمانة، ولم يختلف الوضع في حزب المؤتمر، فتضمن التشكيل الأمانة المركزية وأمانات الحزب بالمحافظات لجنة "القبائل العربية" (البوابة نيوز، 2020).

3. خريطة التمثيل النيابي للعائلات السياسية

على صعيد التمثيل النيابي، استطاعت العديد من العائلات السياسية الحفاظ على تمثيلها داخل المجالس النيابية، فتكشف قواعد بيانات أعضاء مجلس النواب المصري بدءًا من أول مجلس منتخب بعد دستور 1923، حتى مجلس النواب المنتخب عام 2020، إلى أن ظاهرة العائلات النيابية قد عرفت جميع المحافظات في الوجهين البحري والقبلي، حيث بلغ متوسط انتخاب نائبين أو أكثر من نفس العائلة خلال الفترة الزمنية المشار إليها نحو 51.9%. حيث بلغ معدل تمثيل العائلات النيابية نحو 3622 مقعد انتخابي من بين إجمالي المقاعد المنتخبة والتي بلغ عددها نحو 6967 مقعد انتخابي.

كما توضح قواعد البيانات أن أعلى محافظة شهدت انتخاب ممثلين أو أكثر من أبناء العائلات النيابية في الوجه البحري هي محافظة الشرقية بنسبة 75.1%، وفي الوجه القبلي محافظة أسيوط بنسبة 73.3%، وذلك على النحو الموضح في الجدول التالي. وتجدر الإشارة إلى أن تمثيل نائبين أو أكثر من أبناء العائلات في المجالس النيابية لم يقل عن نسبة 50% في محافظات الوجهين البحري والقبلي.

جدول (1)

(استمرار العائلات في المجالس النيابية موزعة جغرافياً)

المجموع	انتخاب / إعادة انتخاب أول نائب ممثل للعائلة		انتخاب نائبين أو أكثر من العائلة		
	النسبة	عدد المرات	النسبة	عدد المرات	
281	38.8%	109	61.2%	172	البحيرة
321	31.2%	100	68.8%	221	الدقهلية
289	24.9%	72	75.1%	217	الشرقية
262	38.9%	102	61.1%	160	الغربية
175	39.4%	69	60.6%	106	القليوبية
281	37.4%	105	62.6%	176	المنوفية
49	30.6%	15	69.4%	34	دمياط
150	40.0%	60	60.0%	90	كفر الشيخ
243	26.3%	64	73.7%	179	أسيوط

المجموع	انتخاب / إعادة انتخاب أول نائب ممثل للعائلة		انتخاب نائبين أو أكثر من العائلة		
	النسبة	عدد المرات	النسبة	عدد المرات	
206	36.9%	76	63.1%	130	الجيزة
203	28.1%	57	71.9%	146	الفيوم
326	32.5%	106	67.5%	220	المنيا
143	34.3%	49	65.7%	94	بني سويف
392	28.3%	111	71.7%	281	سوهاج
225	38.2%	86	61.8%	139	قنا
76	28.9%	22	71.1%	54	الأقصر
3622	33.2%	1203	66.8%	2419	المجموع

كما تشير قواعد البيانات إلى تعدد العائلات النيابية الذين أعيد انتخاب أبنائهم وأحفادهم مرة ثانية أو أكثر في محافظات الوجهين البحري والقبلي، وذلك على النحو الموضح في الجدول التالي، ونظراً لتعدد قوائم هذه العائلات، فيكتفي الباحث بالإشارة إلى (6) نماذج منها وهي الأعلى تمثيلاً. فعلى سبيل المثال، في محافظة الشرقية مثلاً عائلة أباطة في المجالس النيابية نحو (26) فرد من أبنائها وأعيد انتخابهم لنحو (57) مرة، وفي محافظة الفيوم مثلاً عائلة الباسل نحو (8) أفراد من أبنائها وأعيد انتخابهم لنحو (28) مرة، كما مثلاً عائلة المليجي نحو (11) فرد وأعيد انتخابهم لنحو (23) مرة، وفي محافظة سوهاج مثلاً عائلة حمادي نحو (12) فرد وأعيد انتخابهم لنحو (27) مرة، وفي ذات المحافظة مثلاً عائلة أبوستيت نحو (10) أفراد من أبنائها وأعيد انتخابهم لنحو (25) مرة، وفي نفس المحافظة مثلاً عائلة أبو رحاب الهواري نحو (9) أفراد من أبنائها وأعيد انتخابهم لنحو (24) مرة. وبعد مناقشة دور العائلات السياسية في مصر وتمثيلها النيابي، سوف يتناول المحور الرابع خريطة العائلات السياسية بمحافظة سوهاج وعوامل استمرارها.

المحور الرابع

العائلات السياسية بمحافظة سوهاج

يعرض هذا المحور خريطة العائلات السياسية بمحافظة سوهاج، وكذا العوامل التي تسهم في فهم استمرار تمثيل العائلات السياسية في المجالس النيابية لفترة طويلة من الزمن، وذلك بالتطبيق على الدوائر الانتخابية محل الدراسة وهي البلينا ودار السلام والمنشأة.

1. خريطة العائلات السياسية

يعرض هذا المحور خريطة العائلات السياسية بمحافظة سوهاج داخل المجلس النيابي خلال الفترة من عام 1923 حتى 2020، حيث بلغ إجمالي عدد النواب الذين مثلوا هذه الفترة نحو 586 نائب من بينهم 393 نائب برلماني ينتمي لعائلات سياسية (أية عائلة لها أكثر من نائب ممثل في البرلمان) بنسبة 67%، كما بلغ عدد مرات تمثيل النواب الذين تم انتخابهم لأول مرة أو إعادة انتخابهم كممثلين للعائلة نحو 111 نائب، وبلغ عدد مرات تمثيل النواب الذين تم انتخابهم كممثلين لعائلاتهم السياسية ومكملين لمسيرة آبائهم وأجدادهم وأبناء عموماتهم نحو 282 نائب، وذلك على النحو الموضوع في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

عدد مرات تمثيل العائلات السياسية

النسبة	عدد مرات تمثيل العائلة	
28.20%	111	انتخاب/ إعادة انتخاب أول نائب ممثل للعائلة
71.80%	282	انتخاب نائبيين أو أكثر من العائلة
100.00%	393	المجموع

وبتحليل وتصنيف قواعد البيانات الخاصة بأعضاء مجلس النواب خلال الفترة 1923-2020، يتضح أن إجمالي عدد العائلات السياسية بمحافظة سوهاج 49 عائلة استطاعت شغل 393 مقعد نيابي وذلك على النحو الموضوع بالجدول رقم (3). وقد حققت عائلة "حمادي" التي تقيم بمركز سوهاج أعلى عدد مرات تمثيل والذي بلغ نحو 27 مرة ومثلها نحو 12 نائباً، وتلاها عائلة أبو ستيت التي تقيم بمركز البلينا وبلغ عدد مرات تمثيلها نحو 25 مرة ومثلها نحو 10 نواب، بينما بلغت أقل

نسبة تمثيل لعدد 6 عائلات وهي عنبر وناصر وعقيل والدقيشي والقاضي والأنصاري، حيث تم تمثيلها لمرتين بعدد 2 نواب.

كما يكشف الجدول التالي أن عدد مرات تمثيل عائلات حمادي وأبوستيت والهوري والشريف تراوح ما بين (23-27) مرة على الرغم من أن عدد الفصول التشريعية هي 26 فصلاً فقط خلال فترة الدراسة من ناحية، وخسارة ممثلي هذه العائلات لعدد من الدورات الانتخابية تراوح ما بين (4-8) دورات من ناحية ثانية، إلا أن ذلك يرجع إلى تمثيل هذه العائلات في بعض الدورات الانتخابية بعدد يتراوح ما بين (2-3) نائب.

جدول رقم (3)

معدل استمرار تمثيل العائلات السياسية بمحافظة سوهاج

العائلة	عدد مرات التمثيل	عدد النواب	العائلة	عدد مرات التمثيل	عدد النواب
حمادي	27	12	أبو الخير	6	2
أبو ستيت	25	10	الهادي عبد الله	6	4
الهوري	23	9	مقلد	6	2
الشريف أحميم	23	10	المراغي	6	4
عبد الآخر	18	7	السيد رضوان	5	2
أبو دومة	17	9	وفقي عبد الرحمن	5	2
الضبع	17	10	المشذب	5	2
رضوان	16	7	أبو الفتوح	5	3
عبد الرحمن	15	10	المشوادي	5	2
أبو سديرة	15	3	محمد حسن	4	2
الشيبياني	10	3	عثمان	4	2
أبو عقيل	10	5	الحويج	4	2
الجبالي	10	3	عبد الجواد	4	2
أبو كريشة	9	5	دياب	4	2
الشريف المنشأة	8	7	هارون	4	3
مازن	8	6	علام	3	2
يوسف علي	7	2	الدرملي	3	2

العائلة	عدد مرات التمثيل	عدد النواب	العائلة	عدد مرات التمثيل	عدد النواب
عطا الله	7	2	البارودي	3	3
مراد	7	2	عنبر	2	2
عاشور	7	3	ناصر	2	2
بطرس	7	6	الدقيشي	2	2
عبد النور	6	2	القاضي	2	2
الشندويلي	6	4	عقيل	2	2
أبو الخير	6	2	الأنصاري	2	2
الهادي عبد الله	6	4			

ويركز الباحث في هذه الدراسة على عوامل الاستمرار في التمثيل النيابي لثلاث عائلات، الأولى هي عائلة أبو ستيت، والتي تقيم بمركز البلينا والتي استمر تمثيلها داخل المجلس النيابي منذ عام 1923 وحتى عام 2000 دون انقطاع، وحرص أبناء العائلة على الترشح لاستعادة تمثيلها مرة أخرى وحققت ذلك في انتخابات مجلس النواب 2020. والثانية هي عائلة الهواري، والتي تقيم في مركز المنشأة واستمر تمثيلها منذ عام 1923 حتى عام 1995، ثم تراجع تمثيلها حتى عام 2015، ثم استعادت تمثيلها مرة أخرى في برلمان 2020. والثالثة هي عائلة رضوان، والتي تقيم بمركز دار السلام، والتي استمرت في الحياة النيابية منذ عام 1942 دون انقطاع باستثناء الدورة البرلمانية لعامي (2005 و2010)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العائلات الثلاثة كان لها ممثلين بمجلس الشيوخ (الغرفة التشريعية الثانية) منذ عام 1923 إلا أن الدراسة تركز فقط على الاستمرار في عضوية مجلس النواب (الغرفة التشريعية الأولى). وحرص الباحث على تحليل العوامل التي تسهم في استمرار واستعادة العائلات السياسية لتمثيلها في المجالس النيابي من خلال الأداة البحثية التي تم الإشارة إليها.

2. عوامل استمرار العائلات السياسية في المجالس النيابية

يناقش هذا المحور العوامل التي تلعب دورًا في استمرار العائلات السياسية في المجالس النيابية والتي تتمثل في عوامل اجتماعية مثل إدراك العائلة بأهمية استمرار تمثيلها النيابي، وعوامل سياسية منها خبرة إدارة العملية الانتخابية، وضعف الأحزاب السياسية والاعتماد على العائلات في عملية الحشد والتعبئة للناخبين لمناصرة ودعم مرشحها، وشكل النظام الانتخابي الذي يسهم في توفير

فرص أكبر لفوز مرشح العائلة في الانتخابات، وعوامل اقتصادية مثل امتلاك رأس المال الذي ازداد دوره في العملية الانتخابية، ويسهم في عملية تقديم الخدمات.

أ. العوامل الاجتماعية

يناقش هذا الجزء تأثير العوامل الاجتماعية على استمرار التمثيل النيابي للعائلات السياسية، فتعد العوامل الذاتية المتعلقة بالحفاظ على المكانة والدور الاجتماعي للعائلة من المحفزات الرئيسية التي تدفع العائلة السياسية للحرص على استمرار تمثيلها داخل المجالس النيابية. وفي هذا السياق، حاول الباحث الكشف عن تأثير هذه العوامل من خلال تصورات المبحوثين. وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك شبه إجماع⁽¹⁾ في استجابات المبحوثين تشير إلى أن الحفاظ على المكانة الاجتماعية من العوامل التي تدفع أبناء العائلات للاستمرار في الترشح في الانتخابات النيابية، فنسبة 92% (23 استجابة من 25)، أكدت على هذا العامل موضحة أن العائلة قد تطرأ عليها قفزات من خلال صعود أحد الأشخاص فيها ليشغل مناصب تنفيذية رفيعة المستوى مثل منصب وزير أو وكيل لمجلس النواب، وأن هذه المناصب قد تتأرجح ولكن يظل الثابت هو المقعد النيابي وأنها تحرص على احتفاظها بهذا التمثيل. فتشير الحالة (1) "لحنا عندنا قواعد راسخة في العيلة هو أنه المقعد النيابي يفضل مستمر في العيلة وتكمل اللي عملوه الأباء والجدود".

ويضيف المبحوثون إلى جانب الحفاظ على المكانة الاجتماعية بعداً آخر وهو التاريخ السياسي للعائلة الذي دائماً ما يضعه أبناء العائلات أمام أعينهم ليكون حافزاً معنوياً لهم للحفاظ على مكانتهم ودورهم الاجتماعي، ويتضح ذلك في أحاديثهم من خلال استدعاء المناصب التشريعية والتنفيذية والحزبية التي شغلها أبناء العائلة والتفاخر بها. وتوضح الحالة (9) "عائلة رضوان في دار السلام هي عائلة سياسية وحملوا سياسة دار السلام ولا ننكر هذا وكانوا كبار دار السلام بلا شك وكان أي حد في دار السلام عاوز طلب لازم يروح لآل رضوان".

(1) نظراً لأنه غير مألوف في البحث العلمي وغير متفق عليه من قبل الباحثين في العلوم السياسية استخدام تعبيرات من قبيل (غالبية ومعظم ونسبة محدودة.. إلخ)، فقد راعي الباحث أثناء التحليل وضع إشارة كمية تبرز الوزن النسب للاستجابات من واقع العينة الكلية، وذلك لتوحيد المعنى والدلالات اللفظية لها على مدار كتابة التقرير النهائي للبحث. فعلى سبيل المثال إذا كان عدد الاستجابات من (1: 3) تكون نسبة محدودة جداً، وإذا كانت من (3: 6) تعتبر نسبة محدودة، ومن (7: 10) تعد نسبة معتبرة، ومن (11: 14) شبه انقسام، وإذا كانت من (15: 22) تعتبر غالبية، ومن (23: 25) تعد شبه إجماع بين المبحوثين.

أضف إلى ذلك، أن استجابات المبحوثين تشير إلى أن إخفاق أحد مرشحي العائلة السياسية في إحدى الدورات الانتخابية لا يفقدها الأمل ولا تعد نهاية للمكانة الاجتماعية التي تحظى بها العائلة، وإنما تحرص على استعادة مكانتها مرة أخرى، معتمدة في ذلك على تاريخها السياسي واستمرار تواجدها في الدائرة الانتخابية والتواصل مع المواطنين. ويتسق هذا الطرح مع القيم الاجتماعية التي توصلت إليها بحوث الأنثروبولوجيا والتي تشير من ناحية إلى أن المكانة الاجتماعية تعكس المركز الاجتماعي للفرد أو العائلة أو المهنة، وتتمتع هذه المكانة بثبات نسبي فهي لا ترتفع أو تنخفض بوتيرة سريعة وإنما بالتدرج (الزلباني، 1972: 190)، ومن ناحية أخرى، تعطي المكانة الاجتماعية الموروثة تاريخياً فرصة للأفراد المتطلعين والمتنافسين لاكتسابهم للمراكز ذات الهيبة في المجتمع (الزلباني، 1972: 192).

كما يكشف المبحوثون في استجاباتهم عن أن هناك إدراك ذاتي وقناعة داخلية للعائلة السياسية للاستمرار في المجلس النيابي، وبلغ الأمر بتصورهم للعمل في مجال المشاركة السياسية أشبه بالعمل في مجال مهني، فتشير الحالة (18) "حنا طلعنا لقينا العيلة دي بتاعت سياسة وانتخابات وناجحين في الشغلانة دي".

بينما كشفت نسبة محدودة جداً 8% (2 استجابة من 25) أن اختفاء بعض العائلات السياسية من مواقعهم النيابية وحلول عائلات أخرى محلها لاسيما التي كانت منافسة لها على مدار تاريخها النيابي، نتيجة هجرة أفراد هذه العائلات إلى العاصمة وعدم تواجدهم في الدائرة. فتذكر الحالة (22) "الخر مرة اترشحت فيها في بلدي في 2010 وخسرت كانت أسوأ انتخابات بعد ما بلغوني بنجاحي اتصلوا بي قالولي في طعن مقدم فيك قالوا في كذا صندوق متفرزش، وخلص منزلتش تاني لأنه مش موجود في الدائرة ومينفعش أضحك على الناخب، لأنه الناس محتاجة حد يكون موجود معاها، وعاوز أقولك ابني عنده اهتمامات بس مش حابب أنه يترشح".

وهكذا، يتضح أن للمكانة الاجتماعية تأثيراً في استمرار مكانة بعض العائلات، وفق استجابات الغالبية من المبحوثين لاسيما عندما تتمتع هذه المكانة بما يسمى بالقبول الاجتماعي بمعنى الاعتراف من قبل المجتمع بقيمة ومكانة العائلة (الزلباني، 1972: 54). وتتمثل مظاهر القبول الاجتماعي في الاعتراف بدورها في تحقيق التعايش والسلم الاجتماعي من خلال المشاركة فيما يعرف بمجالس و"لجان المصالحات" (الوطن، 2018)، والتي تلعب دوراً كبيراً في إنهاء العديد من

الخصومات الثأرية التي تؤثر على الأمن والسلم العام، ونظرًا لدورها في تحقيق هدفها، فعادة ما يعتمد رجال الشرطة والأمن على هذه اللجان التي تضم ممثلي العائلات التي تحظى بقبول اجتماعي لإتمام عملية الصلح بين العائلات المتناحرة فيما بينها.

ب. العوامل السياسية

يدرس هذا الجزء العوامل السياسية التي تسهم في استمرار التمثيل النيابي للعائلات السياسية والتي تتمثل في خبرتها في إدارة العملية الانتخابية، وتأثير شكل النظام الانتخابي وتأثير الانتماء الحزبي.

• خبرة إدارة العملية الانتخابية

حاول الباحث دراسة تأثير خبرة العائلة السياسية في إدارة العملية الانتخابية على فرص نجاحها في انتخابات المجالس النيابية، من خلال استجابات المبحوثين. وقد كشفت الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين أكدوا خبرة العائلات السياسية في إدارة العملية الانتخابية، حيث قررت نسبة 76% (19 استجابة من 25) أن العائلات السياسية لديها خبرة في إدارة الانتخابات من خلال التنشئة السياسية، وعقد التحالفات الانتخابية مع العائلات المؤثرة في القرى ذات الكثافة التصويتية، ومعرفة خيوط الاتصال بالناخبين، وتنظيم البيت من الداخل وتجاوز الانقسام والتفتت العائلي. فتشير الحالة (15) "بيت رضوان هما مهندسي السياسة في دار السلام، والسياسة بتجري فيهم مجرى الدم في العروق لأنهم بدون العضوية ينتهوا، دول ناس ما بيعدوش حد يبقوا عارفين انو العيلة دي بتكرهم ومش هتديهم في الانتخابات يحترمومها أكثر من أي عيلة تانية ولو طلبت خدمة تتقضي هي دي سياستهم". ويضيف المبحوثون إلى أن مرشحي العائلات السياسية لديهم خيوط الاتصال مع الناخبين من خلال الاستناد إلى شبكات المعارف التي أسسها الآباء في القرى المختلفة للدائرة، ويكاد لا توجد قرية إلا ولديهم أنصار وحلفاء فيها، فضلاً عن قدرتهم على عقد التحالفات مع العائلات.

بينما تشير نسبة محدودة جداً 8% (2 استجابة من 25) إلى أن خبرة إدارة العملية الانتخابية لا تقتصر على العائلات السياسية التي تستند إلى ما ورثوه من خيوط وشبكات اتصال بالناخبين، وإنما ثمة وجوه جديدة لديها القدرة على إدارة الانتخابات بفعل خبرتها وتعليمها، وقدرتها على التعامل مع وسائل الإعلام الجديدة.

فتشير الحالة (6)، "خبرتي في متابعة الانتخابات خلال السنوات اللي فاتت، بحكم شغلي والمواقع الحزبية اللي شغلتها، أقدر أقولك أنو في شباب جديد طلع بيقدر بيدير معركة الانتخابات بحرفيه ومن غير ما يكون ليه عصبية وراه، بس بيعرف يكسب الناس ويساعدهم، الدنيا اتغيرت شوية عن زمان".

ويتضح أن الغالبية من المبحوثين يروا أن العائلات السياسية لديها القدرة على إدارة العملية الانتخابية وامتلاكها لمفاتيح اللعبة السياسية، ويعبر ذلك عن أهمية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها الأبناء خلال مسيرة حياتهم، إذ يشير مفهوم التنشئة السياسية في أبسط معانيه إلى عملية نقل الثقافة في المجتمع من جيل إلى جيل، فهي أشبه بعملية التلقين الرسمي وغير الرسمي والمخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية في كافة المراحل التي يمر بها الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التي تحتضنه (المنوفي، 1988: 40، 41).

وهكذا، تمثل التنشئة الأولية مصدراً مهماً للقيم والسلوكيات والاتجاهات السياسية التي يكتسبها الأفراد من عملية التلقين التي يتعرضون لها (Almond, 1956: 395). فيحدد الفرد اهتماماته السياسية بناء على انتماءات عائلته وقبيلته لالتصاقه الشديد بها، مما يجعل التفضيلات السياسية للعائلة هي ذاتها التي يتبعها ويهتم بها الأبناء (المنوفي، 1983: 186). ويتضح مما سبق، أن العائلة تمارس تأثيراً كبيراً في تشكيل الذات السياسية لأفرادها، وتدفعهم للانخراط في الأنشطة السياسية التي تمارسها.

إلى جانب ما سبق، ربط بعض المبحوثين بين التماسك العائلي وإدارة العملية الانتخابية من ناحية واستمرار العائلة في المجالس النيابية من ناحية ثانية. وقد كشفت الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين بنسبة 80% (20 استجابة من 25) يروا أن العائلة التي لديها قدرة على احتواء خلافاتها الداخلية وتحقيق تماسك وتضامن عائلي يزيد من فرص نجاح مرشحها في الانتخابات، لأن الخلافات الداخلية وتنافس أكثر من مرشح من أبناء العائلة الواحدة يقلل من فرص فوزها في الانتخابات، ويعطى صورة سلبية عن تقنت وانقسام العائلة أمام الناخبين من ناحية، أو رغبتها في السيطرة على مقعد البرلمان من ناحية ثانية، فضلاً عن أنه يزيد من صعوبة تحالف أحد مرشحيها مع مرشح آخر في منطقة جغرافية أخرى تنتمي لنفس الدائرة.

بينما انقسام العائلة على نفسها وتتافس أكثر من مرشح داخلها في انتخابات المجالس النيابية يؤثر على فرص نجاحها، مما دفع بعض العائلات رغبة في استعادة تمثيلها مرة أخرى إلى تحقيق قدر من التوافق فيما بين المتنافسين، وقد تجلى ذلك في توجه غالبية العائلات لإجراء ما يسمى بالمجمع الانتخابي. وقد شهدت دائرتي المنشأة والبلينا انقسامات داخل العائلة الواحدة وترشح أكثر من متنافس من أبناء العائلة الواحدة وأثر على فرص نجاحها بالفعل. **فتشر الحالة (16) احنا عانينا فترة لما ترشح اتنين من العيلة قصاد بعض، فاحنا انقسمنا على أنفسنا وأدى إلى خسارتنا في الانتخابات.** ويتضح مما سبق أن ثمة توجه لدى بعض العائلات السياسية أن تستفيد من الدروس التي تواجهها في الانتخابات. فعلى سبيل المثال، اكتشف البعض أن تنافس أكثر من مرشح يقلل من فرص النجاح، ورغبتهم في استعادة تمثيلهم النيابي يجعلهم أكثر رغبة في التماسك فيما بينهم والاتفاق على مرشح واحد فقط.

• ضعف الأحزاب السياسية

سعى الباحث إلى دراسة تأثير العوامل المؤسسية في تعزيز فرص مرشح العائلات السياسية في الانتخابات النيابية، حيث تلعب الأحزاب دوراً في عملية الحشد والتعبئة لمناصرة ودعم مرشحها في الانتخابات. وقد كشفت نتائج البحث الميداني أن هناك شبه انقسام في تصور المبحوثين لتأثير الأحزاب، ويتضح ذلك في ثلاث فئات: **الفئة الأولى**، تقر بأهمية العائلة أولاً في الانتخابات مع الاعتماد على الحزب السياسي. **والفئة الثانية**، ترى أن الدعم العائلي والحزبي متلازمان ومكملان لبعضها البعض. **والفئة الثالثة**، تؤكد على أهمية العائلة فقط دون الاعتماد على الحزب.

فقررت نسبة 52% (13 استجابة من 25) أن للعائلة الدور الرئيسي في تعزيز فرص نجاح المرشح في الانتخابات النيابية يليها دور الأحزاب السياسية، حيث تشير **الحالة (1) "أنا بعتمد في الانتخابات على الدعم العائلي ثم الحزبي لأن عيلتي الناس تعرفها أكثر من الحزب، لكن مش معنى كدا الحزب مش مهم ما برضوا الحزب القوى بيكون فيه عائلات بنعتمد عليها"**. كما يذكر بعض المبحوثين أن تعدد الانتماءات السياسية لأبناء العائلة لا يمنع من مساندة مرشحها في الانتخابات حتى وإن كانت الانتماءات الحزبية لمرشح العائلة مغايرة للانتماءات الحزبية لأقاربه.

وهكذا، يتفق نحو 52% من المبحوثين بأن المرشح يعتمد على العائلة في المقام الأول ثم الحزب الذي ينتمي إليه، ويعتقدوا أن العائلة هي المؤسسة الاجتماعية التي تحتل مكانة الصدارة في

عملية الحشد والتعبئة في الانتخابات، وتليها المؤسسات الحزبية، وأنه في حالة تعارض الولاء والالتزام بين الحزب والعائلة تكون الغلبة لصالح الأخيرة.

ويمكن فهم تصور المبحوثين باعتماد المرشح للوصول إلى المجالس النيابية على العائلات ثم الأحزاب بأن الأخيرة قد لا تكون معروفة لدى المواطنين في دوائرهم الانتخابية مقارنة بعائلاتهم، وهو ما عبّر عنه المبحوثون بأنه على الرغم من تعدد الانتماءات الحزبية لأبناء العائلة الواحدة إلا أن الأولوية تكون لمرشح العائلة بغض النظر عن انتمائه الحزبي، وأن الهدف الأسمى بالنسبة لهم هو الاحتفاظ بتمثيلهم في المجالس النيابية.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث التاريخي يكشف أن سلوك أعضاء المجالس النيابية خلال الفترة ما بين (1923-1952) لم يتغير كثيراً عما هو سائد خلال الفترة الراهنة، فكانوا على علاقة بكل الأحزاب السياسية التي شهدها المجتمع المصري آنذاك ولم تكن عضويتهم داخل الأحزاب دائمة أو ثابتة، بل كثيراً ما كان ينتقل العضو من حزب إلى آخر بين كل دورة انتخابية، فالذي بدأ وفدياً أصبح اتحادياً أو سعدياً أو وطنياً أو دستورياً أو مستقلاً، ويفسر البعض أن هذا التجوال كان يحدث إما لعصبية عائلية وإما لميل لصالح ميزان القوى لأي حزب يتجه، بحيث يكون هناك ضمان لاستمرار تمثيله داخل المجالس النيابية (الدسوقي، 2007: 115).

وأكدت نسبة 28% (7 استجابات من 25) أن العائلة والحزب يسهمان في تعزيز فرص المرشح في الفوز في الانتخابات، وأن دورهما مكملان لبعضهما البعض. وتجدر الإشارة إلى أن رؤية المبحوثين الذين ذهبوا إلى أن العائلة والحزب لهما دوران متلازمان في تعزيز فرص مرشح العائلة في الانتخابات تركز على الفترة التي هيمن فيها الحزب الوطني على الحياة السياسية. فتذكر الحالة (19) "كان زمان اللي يجيبه الحزب الوطني يبقى هو اللي ناجح لأنه في رأي الناس بتكون راضية عنه الحكومة".

وثمة اتساق في اعتقاد المبحوثين للدور المتلازم للحزب والعائلة في دعم المرشح في الانتخابات النيابية، فالثقل الاجتماعي للعائلة يجعلها تحظى بترشيح الحزب الوطني لها من ناحية، كما أن الحزب الوطني كان يستهدف المرشحين الأقوياء المرجح ازدياد فرص نجاحهم في الانتخابات من ناحية أخرى. فتشير الحالة (14) "الحزب ماكنش بيرشح ناس مش معروفة لا كان بيرشح العائلات الكبيرة وقياداته فاهمه الكلام دا كويس".

وأقرت نسبة 20% (5 استجابات من 25) أن العائلة فقط هي التي تعزز من فرص فوز المرشح في الانتخابات بينما أكدت على هامشية دور الأحزاب. وبصفة عامة، يتضح من الاستجابات السابقة أن الأحزاب السياسية ليست مصدر الدعم السياسي الرئيسي لمرشح العائلات السياسية في الانتخابات النيابية مقارنة بالعائلة، فهي التي تتولى عملية التجنيد السياسي وتقوم بوظيفة الحشد والتعبئة للتصويت لصالح مرشحها في الانتخابات. ويكشف تحليل انتخابات مجلس النواب لعام 2015، أن العائلة كانت من العوامل الأكثر أهمية في التجنيد السياسي، حيث لعب الانتماء العائلي دوراً في احتفاظ ما يقرب من مائة عائلة بمعقدها أو استعادته مرة أخرى سواء من خلال عودة النائب ذاته أو نجله أو أحد أقاربه (خربوش، 2016: 63).

ويمكن تفسير ازدياد الاعتماد على العائلة مقارنة بالأحزاب، بأن العضوية في الأخيرة مفتوحة وتدرج ما بين المنتسب والمناضل والعضو العامل (دوفرجه، 2011: 77)، وذلك بخلاف العضوية في العائلة فهي منغلقة على أفرادها الذين ينحدرون من جد مشترك حقيقي أو تخيلي. أضف إلى ذلك، أن الأزمات التي تواجهها الأحزاب أدت إلى ازدياد دور الأفراد لاسيما المنتمين للعائلات المسيسة Politicized family والذين يعتمدون على رأسمالهم الاجتماعي والسياسي ويستندون إلى قواعدهم الاجتماعية العائلية والقبلية في أوقات المنافسة الانتخابية، مما يجعلهم غير مضطرين للانضمام إلى الأحزاب والالتزام بقواعدها وضوابطها وقيودها (Liefveringe and Steyvers, 2009: 133).

• شكل النظام الانتخابي

سعى الباحث إلى دراسة عما إذا كان لصيغة النظام الانتخابي الذي يتم الأخذ به تأثيراً في تعزيز فرص نجاح مرشح العائلات السياسية من عدمه. وقد كشفت الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة 72% (18 استجابة من 25) قرروا أن النظام الفردي والدوائر الانتخابية الضيقة وعدد المقاعد المتاحة للدائرة تعزز من فرص مرشح العائلات السياسية مقارنة بالنظام النسبي أو نظام القوائم الانتخابية.

فبالنسبة لشكل النظام الانتخابي، يرى المبحوثون أن فرص مرشح العائلات السياسية أكبر عند الأخذ بالانتخابي الفردي، وبالنسبة لحجم الدائرة الانتخابية، فأضاف المبحوثون أن حجم الدائرة الانتخابية، يؤثر على فرص نجاح مرشح العائلات السياسية، فكلما كانت حجم الدائرة أصغر كلما كانت فرص فوزهم في الانتخابات النيابية أكبر نظراً لأن الدائرة ذات الحجم الصغير توفر لهم فرص غير متاحة للمرشحين من غير السلالات السياسية منها على سبيل المثال الاعتماد على شبكة

علاقتهم مع السياسيين المحليين التي ورثوها عن آبائهم، فضلاً عن قدرتهم على تعبئة الموارد للوصول إلى البرلمان (Carey and Shugart, 1995: 417, 420).

أما بالنسبة لعدد ممثلي الدائرة الانتخابية، فيرى المبحوثون أن وجود دائرة انتخابية تنتخب أكثر من ممثل واحد لها يزيد من فرص مرشح العائلات السياسية مقارنة بوجود ممثل واحد للدائرة فقط.

وهو ما يوضح أن النظام التعددي أي النظام الذي يسمح للناخبين باختيار أكثر من ممثل في الدائرة الانتخابية الواحدة يوفر فرصاً لدعم مرشحي العائلات السياسية كالنظام الانتخابي الذي يتم فيه انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية متعددة التمثيل، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، ويعكس ذلك التأثيرات السيكولوجية للنظم الانتخابية على سلوك الناخبين (Blais, et al, 2016: 1600- 1615).

حيث تؤدي مثل هذه النظم إلى إفراز ممثلين مرتبطين بشكل مباشر بمناطق جغرافية محددة، لاسيما مع ازدياد دور الأفراد في الحياة السياسية، مما يوفر فرصاً لصالح المرشحين من أبناء العائلات السياسية صاحبة النفوذ في المجتمعات الريفية والذين يعتمدون على سمعتهم الشخصية وخدماتهم المباشرة للمواطنين.

أضف إلى ذلك أن شكل النظام الانتخابي يحدد استراتيجية الدعاية الانتخابية، فنظام الانتخاب الفردي يدفع نحو الاستراتيجية التي تعتمد على المرشح السياسي الذي يقوم من خلالها بالاتصال المباشر مع ناخبيه، ويستهدف خطابه الاحتياجات الخاصة بالناخبين، ويركز في حملته على توزيع السلع الغذائية والعينية والإعانات المالية، ويتسق هذا السلوك مع خبرة الانتخابات التشريعية في مصر، وكذا في البلدان التي تأخذ بالنظام الفردي، حيث يكشف تحليل استراتيجية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات التشريعية في اليابان أنها تعتمد على السمعة الشخصية للمرشحين أكثر من سمعة الحزب، وأن الحملات الانتخابية الخاصة بالمرشحين المنحدرين من عائلات لها تاريخ من المشاركة السياسية تعتمد على القرار الفردي للمرشح وليس الحزب، ويركزوا في حملاتهم على توزيع المساعدات الغذائية من لحوم وغيرها من سلع (Muraoka, 2018: 453).

وعلى الرغم من أن غالبية المبحوثين قرروا أن النظام الانتخابي الفردي يوفر فرصاً لصالح العائلات السياسية مقارنة بأي نظام انتخابي آخر، إلا أن نسبة معتبرة 28% (7 استجابات من 25)

ترى أن شكل النظام الانتخابي لا يؤثر على فرص فوز العائلات السياسية سواء كان النظام الذي يتم الأخذ به فردي أو نسبي، لأنهم يسعون للتكيف مع شكل النظام الانتخابي المعمول به للحفاظ على تمثيلهم النيابي. فتشير الحالة (23) "في تربيطات ضمنية بين أطراف متعددة بتدفع بالعائلات السياسية إلى الأمام أو إلى الواجهة، ففي كل أشكال النظم الانتخابية قوائم أو فردي هتستمر نفس العائلات". وبصفة عامة، يتضح أن الغالبية من المبحوثين لديهم اعتقاد بأن النظام الفردي لاسيما الذي يسمح بتعدد الممثلين للدائرة من ناحية، والذي يعمل على تصميم الدوائر بأن يكون حجمها صغير من ناحية ثانية، والذي يعزز من التصويت الشخصي من ناحية ثالثة، من شأنه أن يرجح من فرص فوز مرشح العائلات السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن البحوث التاريخية تكشف أن في مناقشات لجنة وضع المبادئ العامة وفي مناقشات اللجنة العامة لدستور 1923، حاول كبار الأعيان آنذاك التعبير عن مصالحهم في أكثر من مناسبة وحرصوا على أن تتمثل السلطة التشريعية في مجموعة محددة من كبار الأعيان وأصحاب المصالح الزراعية، حيث رفضوا مقترح إجراء الانتخابات بنظام القائمة وأيدوا إجرائها بالنظام الفردي (الدسوقي، 2007: 222).

ج. العوامل الثقافية

في خمسينيات القرن الماضي أدرك علماء السياسة أن الأطر التحليلية البنائية لا يمكن وحدها أن تقدم رؤية شاملة للنظم السياسية، ودعوا إلى ضرورة الأخذ بالعوامل الثقافية عند دراسة السياسة والحكم، فيذكر جابريل أموند أن أي نظام سياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية معينة ويعمل في إطار نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية (Almond, 1956: 395,397).

فمشاركة الأفراد في الحياة السياسية وما يرتبط بها من اختيارات للقيادات سواء على المستوى المحلي أو الوطني لا تنفصل عن ثقافتهم التي تعكس إدراكهم وتصورهم والتي تجد أصولها في التقاليد والدين والأعراف واللغة والقيم والخبرات الجماعية للأفراد (الغذامي، 2009: 114). فقد يكون اختيار القيادات في بعض النظم السياسية انعكاسًا للسياسات والأفكار التي يعبر عنها مرشحو الأحزاب السياسية والتي تمثل تعبيرًا عن مصالح اجتماعية معينة، بينما في نظم سياسية أخرى فقد يكون اختيار القيادات تعبيرًا عن التضامن والمساندة للولاءات الأولية وتعكس فشل الأحزاب كأداة للتحديث والتنمية والقدرة على بناء قيم وطنية تتجاوز الولاءات الأولية الإثنية والقبلية والمذهبية والجهوية.. إلخ (هلال، 2015: 226).

هكذا، يتأثر الأفراد في اختيار قياداتهم وممثلهم بالثقافة التي تشبعوا بها طيلة مراحل حياتهم، والتي تعبر عن معتقداتهم واتجاهاتهم تجاه نظم الحكم والسياسة، لكونها نتاج خصوصيات البناء الاجتماعي وسمات أشكاله المورفولوجية، فضلاً عن كونها نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من ناحية، وخبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها الأفراد من ناحية أخرى (خطاب، 2004: 25).

ومع ازدياد الاهتمام بالتحليل الثقافي في العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة ظهرت دراسات تركز على سمات الثقافة السياسية (يسين، 2014)، وتحليل الخطاب (راشد، 2019)، ورأس المال الاجتماعي (فوزي، 2012). وفي هذا السياق، يسعى الباحث الكشف عما إذا كان لرأس المال الاجتماعي المتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية التي يحوزها مرشح العائلة السياسية تأثيراً على فرص نجاحه في الانتخابات واستمراره في المجالس النيابية عن طريق اعتماده على علاقات القرابة والنسب والمصاهرة والتي يحاول دوماً الحفاظ عليها لبناء الثقة والاعتراف بمكانته ودعمه ومساندته.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن الغالبية من المبحوثين نسبة 68% (17 استجابة من 25) أكدوا أن علاقات النسب والمصاهرة تُشكل موارد لصالح مرشحي العائلات السياسية حيث يحرصوا على امتلاك شبكة من هذا النوع من العلاقات بهدف استخدامها مباشرة على المدى القصير أو الطويل، واستدعائها في أوقات المنافسة الانتخابية لدعمهم على نحو يزيد من فرص نجاحهم في الانتخابات، ويدعم ذلك من استراتيجيتهم التي تهدف إلى الاستمرار في المجالس النيابية.

فيشير المبحوثون إلى أن عوامل القرابة والنسب يكون لها تأثير كبير في الانتخابات لاسيما في المناطق الريفية، فتذكر الحالة (21) "الأهل والقراب والنسايب دول عنصر مهم في الانتخابات خاصة عندنا في الريف، والحقيقة شوف أنا خضت انتخابات في دائرتين مختلفتين تماماً في تركيبها الاجتماعي وتركيبها الثقافي يعنى القاهرة شيء وسوهاج شيء، كل دائرة ولبيها مفاتيح فسوهاج غير القاهرة اجتماعياً وسياسياً، تلاقي مفاتيح سوهاج في العمد والعائلات وحليفك يقولك معايا نسايبي في البلد الفلانية والبلد العلانية هنروح لهم ودول المفاتيح الحقيقية".

كما يرى المبحوثون أن مرشح العائلات السياسية لا يعتمد فقط على علاقات النسب والمصاهرة داخل دائرته الانتخابية، وإنما في أحيان كثيرة يستند إلى شبكة علاقات النسب خارج دائرته الانتخابية، حيث تمثل دعم له، لاسيما إذا كان بها أشخاص - حسب تعبيراتهم - يشغلون مواقع

تنفيذية أو مناصب في الشرطة والقضاء أو يحتلون مواقع ذات درجة رفيعة في المؤسسات والهيئات الإدارية، فيكونوا بمثابة عوناً لمرشح العائلة السياسية حال طلب مساعدة لأحد أبناء الدائرة. فتشير الحالة (11) "احنا بتربطنا علاقات نسب في غالبية أنحاء المركز ونسب قديم وبيتجدد مش شرط يكونوا من ولاد عامامك، احنا لينا نسايب في بلاد تانية جوه المحافظة وبراهم وميتأخروش لو طلبنا منهم طلب، لأنه ساعات يجي حد يكون ليه طلب مش في أيدينا بس بندور هنا وهنا ونقول الله ما في حد من نسايبنا في البلد الفلانية نكلمه أمكن بقدر يساعده".

وتتسق تصورات المبحوثين مع طبيعة ونمط العلاقات والتفاعلات البينية داخل العصبية العائلية الواحدة والتي تكشف أنها ليست أحادية على الإطلاق وإنما تتعرض لصراعات وانقسامات وخلافات داخلية، ويدل على ذلك ما أشارت إليه البحوث بأن هذه الظاهرة ليست جديدة وإنما شهدتها الانتخابات النيابية خلال الفترة 1923-1952 حيث كان يتنافس أكثر من مرشح من العائلة الواحدة على مقعد في نفس الدائرة، وأنه يوجد دائماً انقسامات وانشقاقات بين المجموعات العائلية ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وتكرر هذا السلوك بين أبناء العائلة الواحدة في محافظات الفيوم وأسيوط وسوهاج وقنا خلال الانتخابات النيابية لأعوام 2000 و2005 و2010 (نفيسة وعرفات، 2005: 179).

وفي المقابل تشير نسبة معتبرة 32% (8 استجابات من 25) إلى عدم تأثير شبكات القرابة والنسب والمصاهرة في دعم مرشح العائلة السياسية، ويصف بعض المبحوثين أن استناد المرشح لهذا النوع من الأدوات في دعمه "غير مضمون" ويبرروا رأيهم بالتغيرات التي حدثت في سلوكيات وتوجهات الأفراد من ناحية، وتراجع تأثير المرشحين في كسب ثقة وتقدير الآخرين وفي نزع الاعتراف من المواطنين بمكانتهم وإقناعهم بهم باستثناء بعض المرشحين الذين يتسموا بكاريزما معينة وقدرتهم على التأثير في كسب ثقة المواطنين من ناحية أخرى. فتذكر الحالة (5) "القراب والنسايب في الانتخابات الأيام اللي احنا فيها تركيبها غريبة لا أمان لها، وخاصة أنه الرجل يدي حد وابن احوه يدي واحد تاني، وافتكر كان في يوم من الأيام كنت من الطلبة وأنا ومجموعة من أولاد سالم كنا نجري في الانتخابات وكان لينا تأثير ونجري ونروح للعائلات، وفي يوم من الأيام وقتت أمام اللجان وقلت المرادي لا وفكرنا كطلبة وكشباب مش مع بيت أبو رضوان كان أيامها الوزير محمد عبد الحميد هو المترشح، وجيه عمى من كبارات البلايش قالى خد قتلته نعم قالى أنت بتضم في الشباب احنا لينا

اتجاه يا ولدى قالي هندي الوزير قتله حاضر لا أملك اني أرفض كلام العم وأدبياً كان كبير البلد،
لكن دلوقتي الدنيا اختلفت في العيلة الوحده كذا اتجاه".

ويتضح مما سبق، أن أبناء العائلات السياسية يحرصوا على الانخراط في شبكة دائمة من العلاقات الاجتماعية ليس فقط مع الأقارب وإنما مع الشخصيات والعناصر المؤثرة مما يحقق عوائد سياسية، كما أن تلك الممارسات تسهم في بناء رأسمال اجتماعي في سياق النسق الثقافي السائد في الريف بحكم الاتفاق الضمني بين العائلات السياسية والعناصر المؤثرة من القيادات الشعبية مما يدعم من استمرارية الإطار الذي يحكم هذه العلاقة من ناحية، وإعادة إنتاج العائلات السياسية من ناحية أخرى. وهكذا، يعكس سلوك مرشحي العائلات السياسية إدراكهم للواقع الذي يتضمن تركيبة معقدة بين الشبكات العائلية وشبكات ذات طبيعة مختلفة تشمل العصبية السياسية أو النقابية أو المهنية.

د. العوامل الاقتصادية

يدرس هذا الجزء العوامل الاقتصادية التي تسهم في استمرار التمثيل النيابي للعائلات السياسية والذي يركز على امتلاك الثروة والمال على نحو يسهم في تقديم الخدمات. فيعد المال من العوامل المهمة التي تسهم في استمرار نفوذ العائلات السياسية، فالمال يغير كل شيء، ويزداد دوره في الانتخابات، سواء في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ويلعب دوراً في استمرار العائلات السياسية داخل المجالس النيابية. وتشير البحوث والدراسات إلى وجود علاقة ارتباطية بين الثروة واستمرار النفوذ السياسي للعائلات، وللدلالة على ذلك، تشير إلى تجربة الحزب الدستوري الثوري في المكسيك الذي خسر الانتخابات الرئاسية عام 2000 لصالح مرشح المعارضة، إلا أن ذلك لم يقض على الأوليغارشيات العائلية، فقد استطاعت الاستمرار في المشهد السياسي والحفاظ على تمثيلها في السلطة التشريعية (جونسون، 2008: 245).

وفي هذا الصدد، حاول الباحث الكشف عن تأثير المال وامتلاك الثروة على استمرار العائلات السياسية في المجالس النيابية من خلال تصورات الباحثين، وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن الغالبية من الباحثين يروا أن الثروة من العوامل التي تسهم في استمرار العائلات في المجالس النيابية، فنسبة 88% (22 استجابة من 25)، أكدت على هذا العامل موضحة أن مرشح العائلة الثرية تكون فرص فوزه في الانتخابات أكبر من المرشح العادي.

ويشير المبحوثون إلى أن الأدوات التي كان يعتمد عليها المرشحين في الانتخابات خلال الفترات الماضية، مثل إقامة تحالفات مع العائلات الأخرى والاستناد إلى تاريخ العائلة السياسي واستدعاء جذور الثقة المبنية على ما قدموه من خدمات لم تصبح مجدبة بالنسبة لهم، نتيجة ازدياد استخدام المال السياسي في الانتخابات.

وبازدياد المال السياسي في العملية الانتخابية، نظراً لما تتطلبه الدعاية والإنفاق على الانتخابات من أموال كبيرة، أصبح المال من الأدوات التي يتم استخدامها من قبل مرشحي العائلات السياسية، بهدف تعزيز فرص فوزهم والحفاظ على تمثيلهم داخل المجالس النيابية، وتوجه بعضهم إلى توفير أموال للإنفاق على العملية الانتخابية من خلال بيع الأصول والأراضي من ناحية والدخول في استثمارات من خلال استصلاح أراضي وتأسيس شركات لتدر دخل عليهم يساعد في الإنفاق على الدعاية الانتخابية من ناحية أخرى، **فتذكر الحالة (17)** "الانتخابات اللي فاتت اتصرف فيها بالملايين، واضطرينا نبيع أراضي بالفدادين، وحاليا الأرض أشبه بسلعة، مثلاً نبيع 10 فدان زراعة ونجيب قصاده 100 فدان استصلاح علشان العائد نصرف منه، لأن المصاريف زادت عن زمان".

ويضيف المبحوثون أنه على الرغم من تعدد المرشحين المستخدمين للمال السياسي في الانتخابات، إلا أن استخدامه من قبل مرشح العائلات السياسية يمثل فرص أكبر له في الفوز في الانتخابات مقارنة باستخدامه من قبل المرشحين العاديين، ويرجع ذلك لاختلاف نقطة بداية انطلاق كل منهما، حيث يستند مرشح العائلات السياسية إلى موارد ومصادر دعم متعددة تتمثل في نفوذه الواسع في المجال السياسي والاجتماعي، واتساع دائرة الخدمات التي سبق تقديمها، وشبكة العلاقات والتحالفات التي ورثها عن آباءه وأجداده، إضافة إلى التمتع بالانتماء العائلي والقبلي، فضلاً عن الخبرات التي استمدها من واقع الاعتياد على المشاركة في الانتخابات، وهو ما لم يكن متاحاً في كثير من الأحيان للمرشحين العاديين.

وبالنسبة لمصادر المال السياسي التي يتم استخدامها في الانتخابات، فعادة ما يعتمد المرشحون في الانتخابات العامة على أربعة مصادر رئيسة هي: الأولى، مصادر التمويل الذاتية والعائلية. والثانية، تتمثل في الأموال التي يتبرع بها المواطنون بشكل مباشر لحملة المرشح. والثالثة، مصادر التمويل من قبل الأحزاب السياسية. والرابعة، مصادر التمويل من جماعات المصالح التي تساند مرشحين يعملون للدفاع عن مصالحها. ويضيف بعض الباحثين مصدر خامس وهو التمويل

من الخزانة العامة، حيث شرعت بعض الأنظمة السياسية قوانين تسمح بتمويل جزئي للمرشحين من قبل الأموال العامة للدولة بهدف مساعدتهم وفق شروط محددة (العيوسي، 2003: 189، 192).

وتكشف استجابات المبحوثين أن مرشحي العائلات السياسية يعتمدون بشكل رئيسي على المصدر الأول المتمثل في التمويل الذاتي والعائلي، من خلال قيام المرشح بشكل شخصي بالإنفاق على العملية الانتخابية أو من خلال الدوائر القريبة منه من أبناء عمومته الذين يساعدونه في الإنفاق على احتياجات الدعاية الانتخابية وتقديم مساعدات عينية أثناء الزيارات الميدانية والجولات الانتخابية، **فتشير الحالة (25) "أنت فاكِر أن النائب معهوش فلوس معاه ومتخلصش وإخواته وقرابه ميسهوش أبداً، معاهم مصانع وشركات فيبسيبوه إناي دا من مصلحتهم يقفوا معاه لأخر لحظة، هو سقط مرة ونزل تاني مقالش كفاية"**.

أما المصدر الثاني لتمويل حملة مرشح العائلات السياسية هو المستمد مما يمكن تسميته بجماعات المصالح، من خلال قيام مرشح العائلة بإقامة تحالفات مع أصحاب الثروات وملاك القطاع الخاص وكبار التجار والمقاولين وذوي الثروات الزراعية الذين يساعدونه في العملية الانتخابية مقابل دعم المرشح لهم، في هذه الحالة تزداد فرص التعاون بين الطرفين كلما كانت هناك علاقات تحالف سابقة ومصالح مشتركة لفترة طويلة مما يدفع أصحاب الثروات بالالتزام الضمني بحشد عدد من الأصوات لمرشح العائلة في الانتخابات.

وتوضح الدراسة الميدانية أن الأحزاب مثلت مصدراً للتمويل في بعض الدورات الانتخابية، لاسيما في انتخابات 2011 وفي انتخابات 2015، وكانت تحرص قياداتها على ترشيح أبناء العائلات السياسية على قوائمها باعتبار أن فرص فوزهم في الانتخابات أكبر عن غيرهم من المرشحين العاديين، بينما يرى بعض المبحوثين أن في انتخابات 2020، كان ثراء المرشحين من بين عوامل ترشيحهم على القوائم الانتخابية للأحزاب.

وعلى أية حال، تعد الثروة من مصادر الدعم التي تسهم في استمرار واستعادة نفوذ العائلات السياسية. فمن ناحية، تحرص الأحزاب على الدفع بأبناء العائلات السياسية للترشح على قوائمها للاستفادة بالفرص الأخرى المتاحة لها. ومن ناحية أخرى، يحرص مرشحو العائلات السياسية على توفير رأس المال للترشح في الانتخابات على قوائم الأحزاب أو الإنفاق على حملاتهم الانتخابية.

وبعد مناقشة وتفسير العوامل التي تسهم في استمرار تمثيل العائلات السياسية في المجالس النيابية، يحرص الباحث على الإشارة إلى أن القاسم المشترك بين هذه العوامل والذي تعتمد عليه العائلات السياسية هو الاستمرار في تقديم الخدمات وتبادل المنافع. فقد كشف البحث الميداني أن ثمة إجماع في استجابات المبحوثين 100% (25 استجابة من 25) على أن علاقات تبادل المنافع وتقديم الخدمات تسهم في تكوين قواعد من الأتباع والمؤيدين. ويتسم مرشحو العائلات السياسية بالمهارة في التفاوض مع الأتباع والمؤيدين وهم إما أن يكونوا دائمين أو موسميين، فالدائمون عادة ما يكونوا من الأقارب والأصدقاء، أما الموسميون فهم الوسطاء الذين تجمعهم علاقة تبادل المنافع في فترات التنافس الانتخابي، وكلاهما يسهم في إعادة إنتاج العائلات السياسية لاسيما في المجتمعات التقليدية (Erdmann and Engel: 2006).

الخاتمة

على الرغم من أن الدوائر الانتخابية محل الدراسة بصفة خاصة، ومحافظة سوهاج بصفة عامة شهدت خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة في ديموغرافيا السكان حيث قفز عدد السكان الإجمالي منذ عام 1947 من 1.283.468 مليون (تقرير التعداد السكاني، 1952) إلى 4.967.409 مليون في عام 2017 (تقرير التعداد السكاني، 2017) من ناحية، وارتفاع مستويات التعليم، حيث بلغ إجمالي المتعلمين في المحافظة طبقاً لإحصاء عام 2017 نحو 3.593.074 نسمة، وانخفاض نسبة الأمية نتيجة زيادة عدد فصول محو الأمية والتي بلغت عام 2017 نحو 15.395 ألفاً فصلاً (تقرير التعداد السكاني، 2017) من ناحية ثانية، وتحسن الوضع الاقتصادي في المحافظة وبروز الأنشطة الصناعية بها، حيث يوجد بالمحافظة أربع مناطق صناعية تحتوي على 634 مصنع (وزارة التخطيط، 2020) من ناحية ثالثة، إلا أن هذه المحددات لم تؤثر في تمثيل العائلات السياسية في الدوائر محل الدراسة، حيث استطاعت عائلات أبوستيت في مركز البلينا ورضوان في مركز دار السلام والهواري في المنشأة الاستمرار في المجالس النيابية عبر سلسلة متتالية من الأجيال.

وحرصت العائلات محل الدراسة على التكيف مع الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بها من أجل الحفاظ على تمثيلها داخل المجالس النيابية، وعلى الرغم من خسارتهم للانتخابات في بعض الدورات الانتخابية إلا أنهم حرصوا على الترشح مرة أخرى لاستعادة تمثيلهم.

ويكشف ما سبق، صدق الفرضية الرئيسية للدراسة وهي أن العائلات تستمد نفوذها السياسي من شغل أفرادها لمناصب تنفيذية، ومن امتلاكها لرأس المال الاجتماعي الذي ينتج من علاقات النسب والمصاهرة، وتقديم الخدمات الاجتماعية على مستوى الدائرة على نحو يزيد من فرص استمرار تمثيلها النيابي. إلى جانب ذلك، تشير الدراسة إلى أن النظام الانتخابي من وجهة نظر غالبية المبحوثين له تأثير على فرص تمثيل العائلات السياسية في المجالس النيابية، حيث يؤدي العمل بالنظام الفردي إلى زيادة فرص إعادة انتخاب العائلات السياسية مقارنة بالنظام الانتخابي النسبي.

وهكذا، تتعدد العوامل التي تسهم في استمرار العائلات السياسية في المجالس النيابية، وإن كانت بعض العوامل له الغلبة مثل دافع الرغبة في الحفاظ على المكانة الاجتماعية وتبادل المنافع وتقديم الخدمات ويليها امتلاك الثروة ورأس المال، بينما البعض الآخر فيتباين تأثره وفق تصورات المبحوثين مثل شكل النظام الانتخابي وتأثير الانتماء للأحزاب السياسية.

وفي ضوء ما سبق، تفتح الدراسة الباب لمزيد من الدراسات المستقبلية ومنها على سبيل المثال دور المرأة في العملية الانتخابية لاسيما في المناطق الريفية، فقد شهدت المجالس النيابية خلال الفترة من 1980 إلى 2020 تمثيلاً للمرأة في معظم مناطق صعيد مصر، وازداد تمثيلها في برلماني 2015 و2020 نتيجة تخصيص عدد من المقاعد لها في القوائم الانتخابية، وقد مثلت ثلاث نساء ينتمين إلى عائلات سياسية ثلاث دوائر انتخابية في ثلاثة مراكز بمحافظة سوهاج: مراكز جهنة وسوهاج ودار السلام.

كما تفتح الدراسة الباب لإجراء مزيد من البحوث حول تأثير الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية للأفراد بشكل عام وعلى أبناء العائلات السياسية بشكل خاص، وتأثير رأس المال الاجتماعي في التفاعلات السياسية. إضافة إلى إعطاء أولوية للجوانب الاجتماعية في عملية التحديث السياسي، فلا يمكن أن تتحقق فقط بالاعتماد على تطوير الهياكل والمؤسسات السياسية، وزيادة معدلات التصنيع، وانتشار التحضر، والتعليم، والنهوض بوسائل الاتصال.

كما أن استمرار التمثيل البرلماني للعديد من الأسر السياسية واحتمال استمرار تمثيل أقاربها في المستقبل، سواء في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، يدفع بإجراء بحوث ودراسات في مجال تقييم نظام التمثيل الديمقراطي السائد في النظم السياسية المختلفة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب:

1. أبو زيد، أحمد، (1967)، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1967.
2. الجابري، محمد عابد، (1992)، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الجوهري، محمد وشكري، علياء (1983)، علم الاجتماع في الريف المصري، القاهرة: دار المعارف.
4. الدسوقي، عاصم، (2007)، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914-1952، القاهرة: دار الشروق.
5. الزلبناني، محمد، (1972)، القيم الاجتماعية مدخلا لدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
6. الغذامي، عبد الله، (2009) القبلية والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، ط2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
7. بركات، على، (1987)، الملكية الزراعية بين ثورتين، 1919 - 1952، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
8. جونسون، مايكل، (2008)، متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية، ترجمة، الياسين، نايف، ط 1، الرياض: العبيكان للنشر.
9. خطاب، سمير (2004) التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
10. ديفرجيه، موريس، (2011)، الأحزاب السياسية، ترجمة مقلد، على وسعد، عبد المحسن، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.
11. زايد، أحمد، (2008)، البناء السياسي في الريف المصري، لقاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
12. زايد، أحمد، (1981)، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة: دار المعارف.
13. شمیل، أيف، (2017) "العائلات، العشائر، القبائل: ماذا يبقى من السلطة التقليدية؟" في بادي، برتران وفيدال، دمونيك (إشراف)، من يحكم العالم: أوضاع العالم في العام 2017، ترجمة مروة، نصير، بيروت، مؤسسة الفكر العربي.
14. عباس، رءوف، (1973) الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري 1837-1914، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
15. عبد المعطي، عبد الباسط، (1977)، الصراع الطبقي في القرية المصرية، القاهرة: دار الثقافة الجديدة.
16. فوزي، سامح، (2012) القوة الخفية: رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.
17. نعيم، وفاء، (2015)، العصبية العائلية والمشاركة السياسية: دراسة في قرية مصرية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

18. نفيسة، بن سارة، وعرفات، علاء، (2005) الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر.. تجديد الوسطاء وعودة الناخب، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
19. هلال، علي الدين، (2015) السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
20. هلال، علي الدين، (2006) تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
21. وهبي، عزة، (1993)، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يوليو 1952 "دراسة تحليلية في تجربة مجلس الأمة 1957-1958"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
22. يسين، السيد، (2014) التحليل الثقافي للمجتمع، القاهرة: دار نهضة مصر.

• الدوريات:

1. الدويكات، قاسم، (2004) "دور الانتماءات العشائرية الإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مجلد 16، عدد 2.
2. الطوزي، محمد، (2016)، "في القبيلة: واقع متعدد الأبعاد"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، المجلد 4.
3. العيسوي، سعد، (2003)، أمريكا: رأس المال العنصر المؤثر في الانتخابات، مجلة الديمقراطية الصادرة عن مؤسسة الأهرام، عدد 16.
4. المنوفي، كمال، (1988)، "التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"، مجلة السياسة الدولية، عدد 91.
5. المنوفي، كمال (1983) العائلة والسياسة في الوطن العربي، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي الصادرة عن معهد الإنماء العربي، عدد 8 و9.
6. تابير، ريتشارد، ترجمة، الصغير، خالد، (2016)، "القبيلة: مفارقة تاريخية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، المجلد 4.
7. خربوش، محمد صفي الدين، (2016)، النخبة التشريعية المصرية بين الاستمرار والتغير، مجلة آفاق سياسية، عدد 25.
8. عودة، محمود وناصف، سعيد، (2007)، "السلوك الانتخابي وبناء القوة بين الاستمرار والتغير: الانتخابات النيابية الأخيرة في الريف المصري نموذجاً"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، الصادرة عن مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، عدد 21.
9. نصيب، نعمة، (2006)، نظرية التحديث السياسي والتحول الديمقراطي للمجتمعات النامية، مجلة أمل المغربية، عدد 33/31.

• الرسائل العلمية:

1. أبو خير، هند، (2002)، العلاقات القرابية وأثرها في بناء القوة السياسية: دراسة حالة على عينة من أعضاء المنظمات السياسية في محافظة سوهاج، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة أسيوط.
2. الشيخ، إبراهيم، (1989)، القيادة وبناء القوة في الريف: دراسة حالة لقرية مصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
3. بلعيد، جمعة، (2015)، دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية: اليمن نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط.

4. راشد، باسم، (2019) الخطاب السياسي في مرحلة انتقالية: الواقع المصري نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
5. مرتضى، مصطفى (1991)، العصبية وبناء القوة في قرية مصرية: دراسة أنثروبولوجية في إحدى قرى محافظة الأقصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

• التقارير:

1. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017- محافظة سوهاج، القاهرة.
2. تقرير وزارة المالية والاقتصاد (1952)، مصلحة الإحصاء والتعداد، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة 1947، الكراسة رقم-3 مديرية جرجا، القاهرة.

• المقابلات الشخصية:

1. الدريد، أحمد، شغل منصب أمين الحزب الوطني في محافظة سوهاج ورئيس مجلس محلي المحافظة (1992-2005) وأجريت المقابلة بتاريخ 12 يوليو 2019.
2. المعز، محمد، شغل منصب أمين مساعد الحزب الوطني في محافظة سوهاج ورئيس مجلس محلي المحافظة (2008-2011)، وأجريت المقابلة بتاريخ 15 أبريل 2020.

• المواقع الإلكترونية:

1. محافظ المنيا يكرم أعضاء لجنة المصالحة لجهودهم في إنهاء الخلافات، صحيفة الوطن، 15 أبريل 2018، متاح على الرابط التالي:
<https://www.elwatannews.com/news/details/3274183>
2. لجنة المصالحة في القليوبية تنهي خصومة ثأرية بين عائلتين، صحيفة الوطن، 12 أكتوبر 2014، متاح على الرابط التالي:
<https://www.elwatannews.com/news/details/574707>
3. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بوابة سوهاج الإلكترونية، الخريطة الاستثمارية للمحافظة، متاح على الرابط التالي:
<http://www.sohag.gov.eg/invest/education/display.aspx?ID=5>
4. محافظ القليوبية يجتمع باتحاد عائلات شبين القناطر لبحث مشاكلهم، بوابة أخبار اليوم، 21 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي:
<https://cutt.us/H2F0Q>
5. محافظ القليوبية يلتقي اتحاد عائلات شبين القناطر، بوابة فيتو، 21 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي:
<https://www.vetogate.com/3523895>
6. اختتام فعاليات مؤتمر "قبائل الأنصار العربية" بمدينة دشنا في قنا، بوابة الأهرام، 15 نوفمبر 2012، متاح على الرابط التالي:
<http://gate.ahram.org.eg/News/272638.aspx>
7. بوابة الأهرام" ترصد تأمين قبائل هواره لمؤتمر شفيق الانتخابي بالأسلحة الآلية، بوابة الأهرام، 18 مايو 2012، متاح على الرابط التالي:

<http://gate.ahram.org.eg/News/209419.aspx>

8. مؤتمر جماهيري حاشد لقبيلة الحميدات لدعم وتأييد السيسي بقنا، موقع المصري اليوم، 22 مارس 2018، متاح على الرابط التالي:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1273479>

9. تأسيس المجلس القومي للقبائل المصرية، موقع اليوم السابع، 30 أغسطس 2014، متاح على الرابط التالي:
<https://cutt.us/fq1Kk>

10. القرار رقم (89) لسنة 2019 الصادر من رئيس حزب مستقبل وطن، انظر: بالأسماء.. "مستقبل وطن" يعيد تشكيل الأمانة المركزية للحزب، موقع بوابة الأهرام، 8 أغسطس 2019، متاح على الرابط التالي:
<http://gate.ahram.org.eg/News/2270337.aspx>

11. القرار رقم (262) لسنة 2019 الصادر من رئيس حزب المؤتمر، أنظر: بالصور.. رئيس حزب المؤتمر يعتمد تشكيل محافظة دمياط الجديد، موقع البوابة نيوز، 2 فبراير 2020، متاح على الرابط التالي:
<https://www.albawabhnews.com/3889314>

المراجع باللغة الإنجليزية

• Books:

1. Binder, L. (1978), *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt*, the University of Chicago Press, Chicago.
2. Fortes, M, and Evans-Pritchard, E. (1987), *African Political Systems*, Taylor & Francis Ltd, London.
3. Hess, S. (2016), *America's Political Dynasties: from Adams to Clinton*, Brookings Institution Press, and Washington, D.C.
4. Huntington, P., (1968), *Political Order in Changing Societies*, New Haven and London: Yale University Press.
5. Springborg, R. (1982), *Family, Power, and politics in Egypt: Sayed Bey Marie, his Clan, Clients, and Cohorts*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia.
6. Tapper, R. (1990), Historians, "Anthropologists and Tribes People on Tribe and State Formation in the Middle East", in: Khoury, P.S. and Kostiner, J. (eds.), *Tribes and State Formation in the Middle East*, University of California Press, Berkeley.
7. Wiarda, J., (2007), *Comparative Politics: Approaches and Issues*, Maryland, Rowman and Littlefield.

• Periodicals:

1. Adams, J. Boman, (1957), "Culture and Conflict in an Egyptian Village", *American Anthropologist*, Vol. 59, No. 2.
2. Akiwowo, A.A. (1960), the sociology of Nigerian tribalism, *phy lon Journal*, vol. 25. No.2.
3. Almond, G.A. (1956), Comparative political systems, *The Journal of Politics*, Vol. 18, No.3.
4. Aspinall, E. and As'ad, M. (2016), Understanding family politics: successes and failures of political dynasties in regional Indonesia, *South East Asia Research*, Vol. 24, and No.3.
5. Blais et al. (2016), The mechanical and psychological effects of electoral systems: a quasi-experimental study, *Comparative Political Studies*, Vol. 44, No.12.
6. Camp, R.A. (1982), Family relationships in Mexican politics: a preliminary view, *The Journal of Politics*, vol. 44, No.3.

7. Carey, J. and Shugart, M.S. (1995), Incentives to cultivate a personal vote: a rank ordering of electoral formulas, *Electoral Studies*, Vol. 14, No.4.
8. Dal Bo, E. et al (2009), Political dynasties, *The Review of Economics Studies*, No. 76.
9. Eisenstaedt, S.N. (2009), Primitive political systems: a preliminary comparative analysis, *American Anthropologist*, Vol. 61, No.2.
10. Kurtz, D.M. (1989), the political family: a contemporary view, *sociological perspectives*, Vol. 32, No.3.
11. Lee, R.L. (2013), Modernity, maternities and modernization: tradition reappraised, *Social Science Information*, Vol. 52, No.3.
12. Liefferinge, H. V. and Steyvers, K. (2009), Family matters? degrees of family politicization in political recruitment and career star of mayors in Belgium, *Acta Politica*, Vol. 44, No.2.
13. Margavio, A. V. and Mann, S. A. (1989), Modernization and the family: a theoretical analysis, *Sociological Perspectives*, Vol.32, No.1.
14. Muraoka, T. (2018), Political dynasties and particularistic campaigns, *Political Research Quarterly*, Vol. 71, No.2.
15. Tadem, T. S. and Tadem, E. C. (2016), Political dynasties in the Philippines: persistent patterns, perennial problems, *South East Asia Research*, Vol. 24, No.3.

• **unpublished papers:**

1. Cranston, B.T. (2016), Political dynasties in a democracy: why political families exist and persist in the United States of America, working paper, the 24th World Congress of Political Science, 23 to 28 July, Pozan, Poland.
2. Kenawas, Y.C. (2015), the rise of political dynasties in democratic society, working paper presented at the 2014 Arryman Fellow's Symposium, in May 16.

• **Internet websites:**

1. Eisenstadt, S.N. (2010), Modernity and modernization, Sociopedia. isa, available at <http://www.sagepub.net/isa/resources/pdf/Modernity.pdf>
2. Encyclopedia of World Biography, Benigno Aquino Biography, available at: <https://www.notablebiographies.com/An-Ba/Aquino-Benigno.html>
3. Erdmann, G. and Engel, U. (2006), Neopatrimonialism revisited: beyond a catch-all concept, German Institute of Global and Area Studies, Working Paper, No. 16, available at: <https://core.ac.uk/download/pdf/71729549.pdf>
4. Philstar Global (2004), Hermie Aquino is best qualified for VP, available at: <https://www.philstar.com/business/2004/01/12/234865/hermie-aquino-best-qualified-vp>
5. Rolle, S. (2004), Benigno Q. Aquino Sr, Archive, Sep4, available at: <https://web.archive.org/web/20091027123419/http://geocities.com/sinupan/aquinoob.htm>
6. Santolan, J. (2009), Corazon Cojuangco Aquino, 1933-2009, available at: <https://www.wsws.org/en/articles/2009/08/cory-a05.html>
7. Surico, J. (2015), How do Psychics survive in New York city, available at: https://www.vice.com/en_us/article/yvqyab/how-do-psychics-survive-in-new-york-city-311
8. Tharoor, I. (2010), In the Philippines, a landslide victory for the Aquino Dynasty, Time Magazine, May 11, available at: <http://content.time.com/time/world/article/0,8599,1988677,00.html>

دليل الدراسة للمقابلة

المحور الأول: البيانات الأساسية

1. الاسم (اختياري).
2. النوع
3. السن
4. الحالة الاجتماعية
5. الحالة التعليمية
6. الحالة المهنية تتكرر
7. مدة الخبرة في مجال العمل السياسي

المحور الثاني: دور العائلة في العملية السياسية والانتخابية

8. ما هو التاريخ السياسي للعائلة وما تأثيره على دعم المرشح في العملية الانتخابية؟
9. هل تتمركز العائلة في منطقة جغرافية واحدة داخل الدائرة أم موزعة على عدة قرى ونجوع؟
10. ما هي مظاهر الترابط والتماسك بين أفراد العائلة؟
11. ما هي دوافع حرص عائلتكم على تقديم مرشح في الانتخابات بشكل مستمر أم على فترات؟
12. كيف يتم اختيار مرشح للعائلة في الانتخابات، وما هي عوامل نجاحه؟
13. كيف يحدث اتفاق على دعم العائلة لمرشح منها؟
14. لماذا تراجع تمثيل العائلة في بعض الدورات الانتخابية؟
15. ما هو رد فعل أفراد عائلتكم عند الخسارة في الانتخابات؟
16. كيف تمكنت العائلة من استعادة تمثيلها مرة أخرى داخل المجلس النيابي؟
17. ما مدى استمرار تقديم الخدمات لأبناء الدائرة سواء حال استمرار عضوية العائلة في المجالس النيابية أو في حال خسارة المقعد الانتخابي؟

المحور الثالث: مصادر الدعم السياسي للعائلة

1. ما هي الأحزاب التي ينتمي إليها مرشح العائلة ولماذا هذا الحزب؟
2. ما هي مظاهر دعم الحزب لمرشح العائلة في الانتخابات؟
3. هل يتم الاعتماد على الحزب أم العائلة اثناء الانتخابات؟
4. ما هو النظام الانتخابي الأنسب في العملية الانتخابية؟
5. كيف يؤثر شكل النظام الانتخابي على فرص فوز مرشح العائلة؟
6. ما هي أشكال ومظاهر ارتباط الناخبين والعائلات الأخرى بمرشح العائلة؟
7. ما هي مظاهر التواصل بين العائلة والعائلات الأخرى؟

المحور الرابع: مصادر الدعم الاقتصادي للعائلة

1. ما هي مصادر تمويل حملة مرشح العائلة في الانتخابات.
2. ما هو تأثير تفتت الملكية الزراعية وتأثرها على ممثل العائلة في الانتخابات.
3. هل تمتلك العائلة مشروعات استثمارية؟
4. ما هو تأثير تعدد المرشحين من رجال الأعمال؟